

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي دراسة ميدانية على طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب
مشعل عبد الرحمن الرشيدي

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز المجالي

رسـالة مقدمة إلى عمـادة الـدراسات العـليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2009

الآراء الوارد في الرسالة الجامعية

لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى أغلى موجود على الوجود بعد الخالق المعبود... إلى من ضحيا بحياتهما من أجلي... أبي وأمي أطال ا عمريهما... وختم لهما بالصلاح اعترافاً بما لهما من فضل كبير..

إلى زوجتي وأبنائي... نايف وسديم لما قدموه لي من التشجيع والصبر ووقوفهم بجانبي.

إلى إخوتي وأخواتي... وعوني في الشدة لما قدموه لي من الدعم والمساعدة..

إلى كل من أعانني على إعداد هذه الرسالة.

أهدي هذا الجهد المتواضع

مشعل عبد الرحمن الرشيدي

الشكر والتقدير

الحمد وحده والشكر له على ما أتاني من فضله، وجاد به علينا من هداه، والحمد الذي من علي بإتمام هذه الرسالة، ويسر لي وأعانني على إعدادها.

وأتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور فايز المجالي الذي لم يبخل علي بوقته وجهده ونصحه وتوجيهي إلى المنهج الصحيح، كما أنه كان عوناً لي في مواجهة الصعوبات التي اعترضتني عند إعداد هذه الرسالة، وكان له التأثير الواضح لإخراج هذه الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور عباطة التوايهة، والأستاذ الدكتور دوخي الحنيطي، والدكتور نايف البنوي، والذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة والذي سيكون لملاحظاتهم كل الحرص والاهتمام، فلهم مني كل التقدير.

مشعل عبد الرحمن الرشيدي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي - دراسة ميدانية على طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل في المملكة العربية السعودية

مشعل عبد الرحمن الرشيدي

جامعة مؤتة، 2009

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة المرحلة الثانوية في منطقة حايل، من اجل تحقيق هذا الهدف تم بناء وتطوير استبانة وزعت على عينة من طلبة الثانوية العامة في منطقة حائل حجمها (350) طالباً. تم الاعتماد على مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة اعتمادا على التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن سؤالي الدراسة الأول والثالث، وتحليل التباين الأحادي للإجابة على سؤالي الدراسة الثاني والرابع.
وقد كشفت نتائج الدراسة عن ما يلي:

1. أن مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسمي لدى أفراد العينة جاء مرتفعاً.
2. عدم وجود فروق معنوية في احترام رأي الكبير تبعاً للمتغيرات الديموغرافية . باستثناء متغير المستوى التعليمي للأب فقد كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية.
3. عدم وجود فروق معنوية في متغير دور الأسرة تبعا للمتغيرات الديموغرافية. ووجود فروق تعود لمتغيري المستوى التعليمي للأب وللام.
4. عدم وجود فروق معنوية في مستوى القيم الاجتماعية يعود لمتغيرات الديموغرافية، ووجود فروق تعود لمتغيرات (العمر، التخصص، مع من تقيم).
5. أن درجة التزام الطلبة بالقيم الدينية متساوية تقريبيا وهي مرتفعة.
6. عدم وجود فروق معنوية في مستوى القيم الدينية يعود للمتغيرات الديموغرافية، ووجود فروق تعود لمتغيرات (مستوى التحصيل الدراسي، التخصص).

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات العلمية من أهمها توعية الشباب والأسر من خلال المؤسسات الإعلامية والتربوية والدينية.

Abstract

Informal Social Control in Limiting the Delinquent Field Study of the Secondary Stage School Student's in Hayil District in KSA

Meshal Abdulrahman AlReshidi

Mu'tah University, 2009

The present study aimed to identify the role of informal social control in the crime restriction on a sample of High-school students in Hayil District. In order to achieve this goal, a questionnaire was built and developed and distributed on a sample of high –school students in Hayil district comprises (350) students, we depended on the descriptive statistical measures to describe the study sample charactertics depending on frequencies, percentages, means and standard deviations to answer both the first and the third questions of the study and the uni-multiple analysis to answer the second and fourth questions of the study. The study revealed the following:

1. That the level of informal social control in the sample subjects was high.
2. There were no significant differences in respecting the elder's opinion according to the demographical variables, except the educational level variable of the father, since significant statistical differences were found.
3. There were no differences in the role of the family variable according to the demographical variables. There were differences related to both variables of the father and mother's educational level.
4. There were no differences in the level of the social values related to the demographical variables, there were differences related to (age, major and with whom you live) variables.
5. That the degree of student's commitment to the religious values was high.
6. There were no differences in the religious values level related to the demographical variables; there were differences related to (scholastic achievement level, major) variables.

The study approached a number of scientific recommendations is the enlightment of youths and families through the informational, educational, and religious organizations.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

ظهرت الجريمة بنشوء المجتمعات، وهي قديمة قدم المجتمع البشري نفسه، وظهر تبعاً للجريمة العقاب كرد فعل لها. وخلال الحقب الطويلة المتعاقبة من الزمن خضعت الجريمة والعقاب لسلسة كبيرة من التطورات شأنها في ذلك شأن كل الظواهر الاجتماعية الأخرى. والجريمة كانت وما تزال واحدة من أعقد مشكلات المجتمع المزمنة والملازمة له عبر العصور والتطورات الحضارية المتلاحقة، لذلك فأن أهمية هذه المشكلة تزداد بتزايد انتشارها وتعدد صيغها ودوافعها ومسبباتها وكذلك تزايد استفحال مخاطرها المتعددة على المجتمع البشري.

وقد انتشرت في الآونة الأخيرة العديد من أنماط الجرائم في المجتمعات، التي هددت وحدات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأصابته بالوهن لما قامت به من نخر لهياكله وأنظمته الرئيسة، وحتى اليوم لم يتم تحديد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة، مما يجعل من الصعب إيجاد حلول مناسبة للحد منها ومن الأخطار التي تداهمنا بسببها (الصقور، 2003).

تعد السلوك الانحرافي خطراً يهدد أمن وسلامة المجتمعات بشتى الصور، وقد تفاقمت وانتشرت على كافة المستويات بسبب التطور الكبير في العديد من المجالات ومنها الاتصالات والتقدم التكنولوجي وخلافه (شحاتة، 2000).

إن نجاح مجتمع ما أو فساده يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى الضبط الاجتماعي (الرسمي او غير الرسمي)، فالمجتمع قادر الى حد ما على أن يحكم أفراده بضوابط وقيود تجعل منه مجتمعاً مثالياً قادراً على مواجهة ما يعترضه من مخاطر اجتماعية، وخاصة تحت ظل الكثير من المؤثرات الثقافية ودعاوى الانحلال والإباحية، وانعدام القدوة الحسنة، التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع، الذي بدوره يفتح الباب على مصراعيه لكثير من المشاكل والأمراض الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وخلافه.

والضبط الاجتماعي غير الرسمي في المجتمعات التقليدية يساعد في جعل الأفراد في المجتمع يمتثلون للقيم والمعايير والقواعد القانونية مما يقلل من فرصة الانحراف والجريمة في المجتمع حيث يتعلم الافراد قيمهم ومعاييرهم السلوكية من خلال التفاعل الاجتماعي، فهناك من لا يلتزم بتلك القيم والمعايير والقواعد القانونية مما يستوجب استخدام اساليب الضبط الاجتماعي بكافة اشكاله ومنها اساليب الضبط غير الرسمي والتي تشمل: الضبط الداخلي للإنسان الذي يتصل بمنظومة الإنسان الداخلية، ومنها الدين الذي يشكل نظاماً معتقدياً غالباً ما يحدد السلوك "الصحيح" والسلوك "الخاطئ" ويؤثر ذلك بدوره على سلوك الفرد نفسه حيث أن مخالفة التعاليم الدينية من جانب المؤمنين بها قد يتمخض عن شعور بالذنب لديهم (تأنيب الضمير) كأنما هنالك ضابط شرعي خفي يراقب سلوك الفرد، كما أن المعتقدات غالباً ما تدعم وتقوي المعايير والقيم السائدة في المجتمع وذلك بإعطائها قدسية معينة، أو تقوي وتدعم قيماً أساسية مثل احترام البشرية والممتلكات الخاصة للآخرين (البكر، 2001). والأسرة تلعب دوراً هاماً وحيوياً في تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة، وزرع القيم المقبولة اجتماعياً لديه، وتعريفه بالخطأ والصواب والحقوق والواجبات، والامتثال الى المعايير والقيم السائدة في المجتمع. والاعراف السائدة في المجتمع تعد من وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي، والتعدي عليها يؤدي الى اتيان السلوكيات غير المقبولة في المجتمع، الذي بدوره يعاقب من يخالف تلك الاعراف (الحامد، 2001)

وفي هذه الدراسة سيتم تناول دور أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي، التي تعمل إلى جانب أساليب الضبط الرسمي على الحد أو التقليل من السلوك الانحرافي في المجتمع السعودي.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعد الجريمة من اخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمعات، ولكل مجتمع من المجتمعات سماته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولدية حراكه الخاص به دون غيرة، ولعل من ضمن الحراك السلبي الجريمة التي هي جزء من ثقافة

ونمط المجتمع أياً كان ، ففي المملكة العربية السعودية هناك متغيرات كثيرة خلال العقد الماضي أدت الى ظهور أشكال متعددة من الممارسات والمخالفات والجرائم المنظمة أو الفردية، وهذه المتغيرات ظهرت مع ظهور الطفرات المختلفة سواء الاقتصادية أو التكنولوجية وأثرت على عمليات التنمية المختلفة بشكل غير ملموس، ومن الواضح لدى المختصين في الجريمة والانحراف من خلال البحوث والدراسات والإحصائيات التي أعطت دلائل واضحة على أن هناك مشكلة يجب التصدي لها ومعالجتها بالطرق التوعوية والوقائية أو سن الأنظمة والقوانين ومشاركة المؤسسات غير الرسمية من أجل الحد من انتشار الجريمة ووضع الآليات التي من شأنها تكوين مصدات لجميع ما يظهر من ثقافات إجرامية وانحرافية لكل أفراد المجتمع وطبقاته وفئاته.

ونظراً لتزايد معدل الجريمة في مدن المملكة العربية السعودية ومنها منطقة حائل، إضافة إلى تواضع دور أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي ومنها لجريمة، فذلك يعد مشكلة تستحق البحث والدراسة والوقوف عليها للتعرف على دور أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية الموضوع نفسه، ومن كونها تحاول إلقاء الضوء على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي، كما تنبع أهميتها من كونها:

1. توجيه أنظار القائمين على رسم السياسات الاجتماعية في المملكة حول أهمية دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي إلى جانب الضبط الرسمي.

2. محاولة إضافة نتائج جديدة للتراكم العلمي والمعرفي حول دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي في منطقة حايل بالمملكة العربية السعودية.
3. تعد هذه الدراسة(بحسب رأي الباحث) من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي. سيما وأن هناك شح إلى حد ما في الدراسات التي عالجت هذا الموضوع في البيئة العربية وبشكل خاص في البيئة السعودية.
4. محاولة الخروج بنتائج علمية وتقديم توصيات علمية بشأنها تسهم في تفعيل دور آليات الضبط غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيسي إلى التعرف على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي، كما تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسمي لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية.
2. التعرف على مستوى الفروقات في دور احترام رأي الكبير في الحد من السلوك الانحرافي التي تعزى إلى المتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)
3. التعرف على مستوى الفروقات في دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي التي تعزى إلى المتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم).
4. التعرف على مستوى الفروقات في القيم الاجتماعية العامة التي تعزى إلى المتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص،

عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم).

5. التعرف على مستوى الفروقات في درجة الالتزام بالقيم الدينية التي تُعزى إلى المتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم).

5.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسمي لدى عينة من طلبة الثانوية العامة في منطقة حائل؟
2. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسمي ودوره في الحد من السلوك الانحرافي يعزى للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)؟، وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

أ. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى احترام رأي الكبير يعزى للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)؟

ب. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي يعزى للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)؟

ت. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى القيم الاجتماعية العامة يعزى للمتغيرات (العمر، مكان الإقامـة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)؟

3. ما درجة التزام طلبة الثانوية العامة في حائل بالقيم الدينية؟

4. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) فـي درجة الالتزام بالقيم الدينية يعزى للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقـيم، المـستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)؟

6.1 تعريفات المصطلحات:

الضبط الاجتماعي: لم يتفق العلماء على وضع تعريف محدد للـضبط الاجتمـاعي، فمنهم من يرى بأنه يتضمن معنـى التـدخل والـسلطة والقـوة والسيطرة، بينما يرى آخرون بأنه يقتصر على معاني الإرشـاد والتوجيه ويرى آخر أنه يتجاوز معنـى التنظـيم ليـصل إلـى التخطيط (الصالح، 2004)، ولغايات الدراسة الحالية فإن الضبط الاجتماعي سينظر له من منظور الإرشاد والتوجيه لا من منظور التدخل والسلطة.

الضبط الاجتماعي غير الرسمي: تسمى بالضوابط الاجتماعية العرفية، وهي تمارس بشكل تلقائي، ومن قِبَل مواطنين خاصين ممـن لـديهم حقـوق قانونية ومخولين باستخدام القوة لكونهم يمثلون مواقع اجتماعيـة متميزة ومرموقة داخل المجتمع المحلي يكن لهم أفراد المجتمـع احتراماً واعتباراً عالياً (العمر، 2006: 37)، ولغايات الدراسـة الحالية فإن الضبط الاجتماعي غير الرسمي هو جميـع الأحكـام والضوابط التي تفرض من المجتمع على أفراد.

الجريمة: اختلفت مدارس علم الاجتماعي وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقـد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعـاريف ذات الاتجـاه الاجتماعي، ومن أشهرها تعريف (سيلين Sellin) والمشار إليـه في دراسة (خليل، 2001) "الجريمـة هـي انتهـاك للمعـايير الاجتماعية والقانونية"، ولغايات الدراسة الحالية، فإن الجريمة هي ما يقوم به الشخص من تصرفات خارجة عن القواعد القانونيـة والقواعد الاجتماعية المنتشرة في المجتمع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

مفهوم الضبط الاجتماعي:

إن الضبط الاجتماعي من الأمور الضرورية التي تأخذ بها المجتمعات البشرية من أجل المحافظة على سلامة البنيان الاجتماعي ومساندته، فلكل مجتمع سواء أكان صغيراً أم كبيراً، تنظيم خاص به يتفق مع قيم الناس وتراثهم الاجتماعي والثقافي، وكل مجتمع أو جماعة يستخدم مجموعة من الأساليب والوسائل المنظمة التي تساعد في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، وتقضي على عوامل الفوضى والاضطراب (أبو الغار، 1996).

أما بالنسبة لمفهوم الضبط الاجتماعي فإنه لا يوجد اتفاق تام بين علماء الاجتماع على تحديد مفهوم خاص به، ويعزى هذا الاختلاف إلى تشعب الضبط الاجتماعي واستخدام المصطلح في العديد من العلوم الاجتماعية، وقد ورد العديد من التعريفات للمفهوم ذات، منها (الصالح، 2004):

يعرف جانوتز (Janowitz, 1991) الضبط الاجتماعي على أنه قدرة المجتمع على ضبط ذاته وفق القيم والمبادئ المطلوبة. في حين عرفه جيب (Gibbs, 1981) على انه جميع العمليات والإجراءات التي تنظم السلوك عن طريق ممارسة الضغوط على الأفراد والجماعات بقصد امتثالهم للمعايير.

وبالنسبة (لدوركايم، 1974) فيرى أن أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملاً ضابطاً وليس عاملا ذاتيا أو جبريا، ومعنى ذلك أن الضبط لا يتعلق بالفرد ذاته، فالفرد لا يفرض على نفسه أشياء معينة، وليس مفروضا عليه من الخارج، وإنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل، وإذا يصبح مصطلح الضبط مرادفا للارتباط بوجه عام، أي يكون علة لكل سلوك.

وهو استخدام القوة البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو إعمال القواعـد أو الأفعال المقررة ويكون الفرض بالإجبار والقهر، أمـا الإعمـال فيكـون بالإيحـاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل (السالم، 2000).

والضبط الاجتماعي عبارة عن تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهـم.(الحامـد والرومي، 2001).

والضبط الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، فقد وجـد فـي مرحلة متقدمة من تشكيل التجمعات الإنسانية لضبط هذه التجمعات وتنظـيم قواعـد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والمعايير الاجتماعية، وظهرت أشـكاله المباشـرة وغير المباشرة في توجيه سلوك الأفراد الذين تتجاذبهم الدوافع والمصالح والرغبات المختلفة (الخميسي، 2005).

حيث يستعمل مصطلح الضبط الاجتماعي في النظرية الاجتماعية الذي يهـتم بدراسة أساليب المحافظة على النظام والاستقرار، أو قد تستعمل بمعناه الضيق الذي يشير إلى الوسائل التي تستعمل للمحافظة على النظام كالقوانين والمحاكم، وأحيانـاً تستعمل في دراسة المؤسسات الاجتماعية وعلاقتها الواحدة بالأخرى وقـت قيامهـا بالمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وهذه المؤسسات الشرعية والدينية والسياسية، يدرس موضوع الضبط الاجتماعي عادة طبيعة وأسباب الاسـتقرار والتغيـر فـي المجتمعات الراقية، أما علماء الأنثروبولجيا الاجتماعية فيقومون بدراسـة وسـائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات البدائية البسيطة التي يـستعمل بعـضها وسـائل الضبط الاجتماعي الرسمي ويستعمل بعضها الآخر وسائل الضبط الاجتماعي غيـر الرسمية (Frazier, 1976).

وقد اختلفت نظرة علماء التربية والاجتماع مـن أمثـال (Janowitz, 1991; Gibbs, 1981; Frazier, 1976) حول موضوع الضبط الاجتماعي، فلم يتفق العلمـاء على تعريف واحد للكلمة أو تحديد المجالات التي يمكن إدراجها أو معالجتها تحـت مصطلح الضبط الاجتماعي، فمنهم من تناوله كتخطيط اجتماعي، بينما يرى بعـض

العلماء الاجتماع كوسيلة للتوافق الاجتماعي، ومنهم من اعتبره عاملاً مـؤثراً فـي السلوك، بينما أرجعه آخرون إلى اتجاهات المحافظة، وعلـى الـرغم مـن تلـك الاختلافات، إلا أن معظم التعريفات تلتقي في كون الضبط الاجتماعي يـشير إلـى الرقابة والتوجيه والإشراف والتحكم والسيطرة والإلزام.

إن جوهر الضبط الاجتماعي لا يكمن في آليات المجتمـع التـي وضـعت للتعامل مع السلوك في حالة الأزمات أو في المؤثرات المهمة في تشكيل الشخصية، وإنما يتمثل الضبط في تنظيم المجتمع بواسطة القيم والأعراف العامة الملزمة التـي تحدد العلاقات بين شخص وأخر، وبينه وبين الأشياء والأفراد والجماعات والطبقات والمجتمع ككل، حيث يتمثل جوهر الضبط الاجتماعي في تنظيم الناس، ويتـضح أن تنظيم المجتمع يتم من خلال بعدين، يتمثل الأول في القيم والأعراف العامة الملزمة التي تحدد سلوك الأفراد داخل المجتمع، أما البعد الثـاني فيتمثـل فـي العلاقـات الاجتماعية بين الأفراد وبين الوحدات الاجتماعية داخل المجتمع أو المجتمـع ككـل (الصالح، 2004).

وهو كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك أفراده، وما تستخدمه من الأساليب والوسائل لمساعدتهم على التكيف مع مـا هـو سـائد فـي مجتمعهم من معايير وقيم وقواعد للسلوك والتفكير والعمل (الخريجي، 1981).

وهو مجموعة الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضـبط سـلوك الأفراد المنتمين إليه بهدف التوصل الى مسايرة الفعل الاجتماعي للتقاليـد وأنمـاط السلوك التي ارتضتها الجماعة لضمان استقرار التنظـيم الاجتمـاعي والاحتفـاظ به.وبذلك فالمدلول الاصطلاحي للضبط الاجتماعي هو قدرة القـوى الاجتماعيـة والاسرية التربوية التي تسهم في تدريب الافراد على الالتزام بالمعايير الاجتماعيـة الاخلاقية على ضبط سلوكهم داخل الجماعة التي ينتمي اليها فيصبح هـذا الـضبط ضبطا ذاتياً.وعلى هذا فان ما ضعفت هذه القدرة او الضبط الذاتي على ضبط سلوك الفرد حصل السلوك الاجرامي.(الخطيب ,1995)

ويمكن تعريف الضبط الاجتماعي على أنه عملية مبرمجة بشكل مقـصود أو غير مقصود، يقوم بها المجتمع من خلال مؤسساته الرسمية أو غير الرسـمية مـن

أجل ضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد والمعايير والأعراف العامة، وقيم الحياة السائدة في المجتمع، وبما يحقق النظام والاستقرار والتضامن الاجتماعي والأهداف العامة للمجتمع.

وفي ضوء تعريفات الضبط الاجتماعي يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز عملية الضبط الاجتماعي، من أهمها: (الخميسي، 2005).

1. أن الضبط الاجتماعي موجود في كل المجتمعات الإنسانية.
2. إن الضبط الاجتماعي يستهدف تحقيق النظام ومنع الفوضى.
3. تختلف أساليب الضبط الاجتماعي وميكانيزماته باختلاف النظم الاجتماعية والسيايسة.
4. يتضمن الضبط الاجتماعي أساليباً رسمية (كالقوانين) وأخرى غير رسمية (كالعرف والتقاليد).
5. يتضمن الضبط الاجتماعي أساليباً إيجابية (التشجيع والمكافآت) وأساليباً سلبية (كالعقاب أو التهذيبية).

آليات الضبط الاجتماعي:

1. **الضبط الاجتماعي الرسمي:** وهو الذي تقوم به جهة رسمية اضطلعت بمهمة التأكد من ان المواطنين ملتزمون بمجموعة محددة من المعايير السلوكية خاصة القانون، كما أن الشرطة والمحاكم والسجون تجبر المواطنين على احترام القانون عن طريق الاساليب الردعية الرسمية مثل التوقيف او الغرامة او الحبس لأولئك الذين يخالفون قوانين المجتمع.
2. **الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** ويتجلى في صور مختلفة لا تعتمد على العنف والقوة وتظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية وتتراوح هذه الوسائل من التهكم والسخرية إلى الغيبة والثرثرة وإطلاق الشائعات إلى إثارة الفضائح والى عزل الفرد أو نبذه من المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافها تماما في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي يقوم التماسك الاجتماعي فيها على أساس العلاقات الشخصية المباشرة، حتى يشعر الفرد بقسوة هذه

الوسائل وفاعليتها فيحاول الامتثال إلى أنماط السلوك المقررة اجتماعيا.(أبـو زيد، 1989).

نظريات الضبط الاجتماعي:

تتضمن نظرية الضبط الحديثة أن الانحراف ينشأ نتيجة عدم قدرة المجتمع أو الجماعة على منع حدوثه، وهذا يعني أن النظرية تركز على الجانب الوقائي أكثـر من العلاجي في عملية الضبط، إلا أن هذا الاتجاه لم يحظ بقبول عام بـين علمـاء الاجتماع، وقد كان اتجاه معظم العلماء على دراسة التنشئة الاجتماعية كعامل رئيسي في عملية الضبط الاجتماعي، ونظراً لأهمية الضبط في مجال الانحراف والجريمة، تم التركيز على عدد من النظريات التي تناولت موضوع الضبط الاجتماعي، وعلى النحو التالي:

نظرية ابن خلدون في الضبط الاجتماعي:

أدرك (ابن خلدون، 1958) أهمية الضبط الاجتماعي للعمـران والمجتمـع الإنساني، وأن العمران البشري لا يتحقق بشكل طبيعي ما لم تكن هنـاك ضـوابط اجتماعية تنظيم سلوك الأفراد وتصرفاتهم، كما أن الضبط الاجتماعي يـؤدي إلـى النظام في المجتمع، وبدون هذا النظام تختـل وظـائف المؤسـسات والمنظمـات والجماعات التي يتكون منها المجتمع، مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والانحراف والمشكلات الاجتماعية الأخرى.

وأن الإنسان سياسي بالطبع، ولا بد من قوة قاهرة لضبط سلوكه منعاً للعدوان بين البشر، ومن وسائل الضبط الاجتماعي: الدين الذي ينظم العلاقات الاجتماعيـة والمعاملات والأحوال الشخصية، والقانون، والأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد والآداب، والأخلاق والمثل العليا، والعادات القبلية والتقاليد العشائرية.

نظرية دوركايم (Durkhiem):

أن معدلات الانتحار ترتبط نسبياً بالخصائص المتغيرة لحالة المجتمع، أي أن معدلات الانتحار ترتبط بدرجة التكامل الاجتماعي في المجتمع، ومدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد، وأن المجتمع المتكامل دينياً وسياسياً وعائلياً تكـون فيه معدلات الانتحار منخفضة، وعندما يكون المجتمع غير متكامل تكون معـدلات

الانتحار فيه عالية، والجماعات غير المتكاملة لا تستطيع أن تضبط سلوك الأفـراد، وبالتالي تزداد فرصة حدوث الانحراف، وعندما تصبح سلطة المجتمـع الأخلاقيـة غير فعالة يحدث الانتحار بمعدلات أعلى من المعدل العادي، ويفسر دوركايم زيادة حالات الانتحار في حالتي الكساد والازدهار الاقتصادي بأن الأفراد لا يتكيفون مـع حالة المجتمع الجديدة، وضعف سلطة المجتمع الأخلاقية عند ضبط الـسلوك، ممـا يؤدي إلى الإحباط وفقدان الإحساس بالأمان، مما يزيد من معدلات الانتحار، وهـذا ما أطلق عليه دوركايم اللامعيارية، وعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمـع الأخلاقية، فإن الفرد يتبع شهواته ومصالحه الشخصية وتتجاوز إمكانية التحكم فيهـا وكبحها، وهنا تزداد معدلات الانتحار والانحراف (دوركايم، 1974).

إن الأخلاق تعمل على تماسك المجتمع، وهي مجموعة القيم المثلـى التـي تهدي الناس في معاملاتهم وتجعلهم متآلفين مترابطين، والأخلاق قواعـد للـسلوك السوي المقبول من الجماعة التي تشيع التضامن والتعاون بين الأفراد، وقـد ركـز دوركايم على القانون كوسيلة للضبط الاجتماعي هدفه قمع كل ما من شأنه مخالفـة نظام المجتمع، ويؤثر على التوازن الاجتماعي عن طريق العقوبات الرادعة، وإلـى جانب القانون الرادع، تناول القانون المدني الذي يقرر أنواعاً مختلفة من التعويضات والجزاءات لمعالجة الأضرار التي حدثت نتيجة الانحراف عن الضوابط الاجتماعية (السالم، 2003).

نظريات التبادل الاجتماعي:

تؤكد هذه النظريات على عقلانية عمليات التبادل أو على عمليات التـضامن الاجتماعي الناتج عن الأفعال الإنسانية، وفيمـا يلـي ملخـصاً لنظريـة هومـانز (Homans) كما جاء في كتابه سنة (1961) بعنوان (Sentiments and Activities).

أ. إذا تم مكافأة سلوك ما في الماضي، فقد يتكرر مثل هذا السلوك في المستقبل.

ب. إذا تم مكافأة سلوك شخص ما، فعلى الأغلب أن هناك من يقلد ذلك السلوك.

ت. كلما زادت قيمة النشاط الصادر عن شخص ما، زاد تقليده من قِبَل الآخـرين طمعاً في الثواب.

ث. إذا حصل الشخص على جائزة في الماضي القريب، فإن قيمتها سوف تقل عن هذا الشخص في المستقبل.

ج. تكون ردود الأفعال العاطفية غاضبة، إذا كان توزيع العدالة على غير صالح الأفراد.

كما ذهب العالمين ثابت وكيلي (Thibaut & Kelley,1959) إلى أنه إذا كان الحد الأدنى للربح أعلى من مستوى النتائج للعلاقات القائمة، فإن الفرد أمام خيارين، إما هجر أو ترك العلاقة القائمة والبحث عن بديل آخر، أو مضاعفة نتائج العلاقات القائمة.

نظرية التبادل عند بلاو (Blau)**:**

لقد تناول بلاو (Blau) شبكة العلاقات في الأنظمة الاجتماعية المعقدة، وقد صاغ المبادئ التالية (Turner, 1974):

أ. كلما زاد الربح المتوقع من قِبَل الشخص لشخص آخر في القيام بسلوك معين زادت إمكانية قيامه بذلك السلوك أو النشاط.

ب. تزداد إمكانية قيام علاقات تبادلية بين الأشخاص إذا زادت عمليات تبادل الجوائز أو الثواب.

ت. تزداد الواجبات الأخلاقية إذا زادت عمليات تبادل الجوائز بين الأفراد.

ث. إذا ما تم الاعتداء أو الخرق لعمليات التبادل، فإن الطرف الآخر قد يلجأ إلى العقوبات ضد هؤلاء الأشخاص.

ج. كلما زادت توقعات الجوائز مستقبلاً قلت قيمتها، وقل تقليد النشاط المؤدي لذلك.

ح. كما استقرت عمليات التبادل، زادت في خضوعها لمعايير التبادل العادل.

خ. كلما كان هناك توازن واستقرار للتبادل بين الوحدات الاجتماعية، فإن عمليات التبادل الأخرى غير متوازنة وغير مستقرة.

نظرية سذرلاند وكريسي في الضبط الاجتماعي:

لم يقدم سذرلاند وكريسي نظرية متكاملة في الضبط الاجتماعي، وإنما تناولا العوامل المؤثرة في الضبط الاجتماعي، وعوامل ضعف الضبط الاجتماعي التقليدي

في معرضة حديثهما عن العقاب والانتقال في المجتمع الحديث في كتابهما الشهير "علم الجريمة" الذي تم نشره في عام (1924).

ومن عوامل ضعف الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث، الانتقال إلى المجتمع الحديث الذي أدى إلى ضعف دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية في ضبط الجريمة بسبب انتقال وظائفها إلى المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومع زيادة الانتقال إلى المجتمع الحديث تفاقمت مشكلة الضبط الاجتماعي نتيجة لاتساع حدود التفاعل لتشمل العالم بأكمله، ولم يعد التفاعل مقصوراً على المجتمع المحلي، ونتيجة لذلك ضعفت أجهزة الضبط التي كانت في المجتمعات الأولى.

كما أن التغيرات السريعة في التكنولوجيا أدت إلى إنهاك القوانين الجنائية التي وضعت لتناسب ظروف اجتماعية خاصة بفترة ما قبل التكنولوجيا.

ويرى سذرلاند وكريسي (Sutherland & Cresey, 1978)، ضرورة الحد من العقاب كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، ويتحقق الامتثال في السلوك إذا توافرت عناصر الضغط والتقدير والاستجابة، حيث أن الخوف من العقاب ليس له أثر رادع، وإنما الخوف من فقدان المركز الاجتماعي له أثر رادع، وشعور الفرد بعدم الارتياح لانتهاك القانون ومعايير الجماعة باعتبار ذلك يقلل من قدره ولا يتوائم مع نظرته لذاته، كما أن الجماعة المرجعية للشخص لها دور هام في الضبط الاجتماعي فهي التي تكافئ الامتثال إلى المعايير والقانون، وفي نفس الوقت تعاقب على عدم الامتثال للمعايير والقانون، ويرى العالمان أن السجون تعلم الأفراد كيف يكونون مجرمين ولا تعلمهم كيف يكونوا مواطنين صالحين، والعقاب يعلم النزلاء كيف يعاقبوا أنفسهم من خلال الشعور بالذنب، والسلوك القمعي ينشأن عنه مجتمع قمعي، وهذا المجتمع مختل وظيفياً، حيث يفترضا استبدال نظام العقاب بالتركيز على الجانب الوقائي من خلال إطراء قيم معينة تصبح عندها القوانين المتعلقة بالقيم غير ضرورية.

نظرية ريس في الضبط الاجتماعي:

إن الانحراف يمكن أن ينشأ نتيجة فشل الضوابط الشخصية أو الاجتماعية في جعل السلوك أو الفعل متمثلاً مع المعايير والقواعد القانونية للنسف للنسق

الاجتماعي، ومن مصادر الضبط الاجتماعي ضوابط المجتمع المحلي والضوابط النظامية التي تشمل الجيرة والحي ومناطق الإقامة، بالإضافة إلى المدرسة التي تُعد أبرز مصادر الضبط النظامي تأثيراً، إذا جانب ذلك هناك الجماعة الأولية كمصدر من مصادر الضبط، فالأسرة هي أكثر المؤسسات غير الرسمية تأثيراً على الطفل حيث تُعد الضوابط الشخصية وممارسة الضبط الاجتماعي على الطفل من أهم وظائف الأسرة، وقد توصل ريس (Reiss) إلى أن هناك أربع حالات تؤدي فيها الضوابط غير الفعالة إلى الانحراف. (Reiss, 1951)

1. انهيار الضوابط التي كانت راسخة سابقاً.
2. غياب المعايير والقواعد الاجتماعية لدى الجماعات المرجعية المهمة.
3. وجود التعارض بين القواعد الاجتماعية لدى الجماعات المرجعية المهمة.
4. عندما لا يستدمج الفرد معاير الضبط المتعارف عليها.

نظرية هيرشي:

إن الإنسان منذ ولادته لديه الحرية في خرق القانون، ويمكن منح الفرصة لديه وضبط سلوكه بطريقة ما، ويمكن تلخيص عناصر النظرية على النحو التالي :(Williams, 1991)

1. الجريمة سلوك طبيعي وتعبر عن إرادة حرة.
2. من يرتكب الجريمة لا تنقصه الأخلاق، ولكن لديه أخلاقيات مختلفة، كما أن الفرد لا يولد مولع بالأذى أو الإجرام ولا يعرف شيء عن السلوك السوي وغير السوي، وهو يتبع رغباته الطبيعية فقط.
3. يتعلم الفرد معايير السلوك عن طريق التجربة والخطأ، وعن طريق التفاعل الاجتماعي يشعر الناس بالحاجة إلى شيء من النظام أكثر مما يتعلمونه عن طريق التجربة والخطأ.
4. كل عضو جديد سواء كان مولوداً حديثاً أو طفلاً، أو كان يعيش سابقاً في مجتمع آخر، ثم انتقل إلى مجتمع آخر، تتم تنشئته اجتماعياً على الأنشطة الاجتماعية باستخدام أسلوب المكافآت والعقوبات.

5. يتم ضبط حجم الجريمة جزئياً، لأن الناس لا يـؤذون مـن يحبـونهم، ولا يخاطرون في فقدان سمعتهم ومكانتهم.
6. لا يلتزم الناس دائماً بالقانون، وكذلك لا يخرقونه دائماً.
7. يميل الناس إلى الاشتراك في الأنشطة الإجرامية، أو الابتعاد عن الجريمـة والالتزام بالقانون، ومن خصائص الأشخاص الملتزمين بالقانون:

أ. الروابط (العلاقات) بالناس الآخرين: والروابط القوية تجعل احتمال ارتكـاب الجريمة أقل، وأقوى هذه الروابط تكون مع الأسرة، بالرغم مـن أن بعـض الروابط تتشكل مع من بيدهم السلطة كالمدرسـين والمـوظفين والعلاقـات الشخصية الأخرى.

ب. التعهدات والالتزامات: وتعني الاستثمارات الاجتماعية التي يقوم بها الفـرد على الزوجة والأولاد والتعليم والوظيفة، والاستثمارات المالية واسـتثمارات الملكية، وكلما كانت تلك الاستثمارات مهمة للفرد، كانت فرصـة ارتكـاب الجريمة أقل.

ج. الاستغراق: وتعني المدة التي قضاها الشخص من حياته في ممارسة أنشطة مشروعة معينة، وتكون الجريمة أقل احتمالاً إذا كانت المشاركة فـي نـشاط تقليدي أو مشروع مهمة بالنسبة للفرد.

د. معتقدات الفرد: حيث يرى هيرشي أن الانحراف لا يتسبب عـن معتقـدات يتطلبها الانحراف ولكن يكون ممكناً لغياب المعتقدات التي تمنع الانحراف.

نظرية ناي (Nye):

إن هناك مدخلين لدراسة الانحراف بحسب ناي (Nye)، هما: (Nye, 1958)

1. أي نوع من السلوك المنحرف ناشئ عن دوافع معينة.
2. يحدث السلوك المنحرف نتيجة غياب الضوابط أو عدم تأثيرها.

ويسلم بأن معظم سلوك الانحراف ناتج عن الضبط الاجتماعي غير الكـافي، وقد حدد أربعة ميكانزمات (Mechanism) للضبط الاجتماعي التـي إذا غابـت أو ضعفت ينشأ السلوك المنحرف:

أ. الضبط المباشر المفروض من الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود.

ب. الضبط الذاتي: والذي يمارس من الداخل من خلال الوعي والإدراك.

ج. الضبط غير المباشر: ويرتبط بالتوحد العاطفي مع الوالدين والأشخاص غير المنحرفين.

د. الضبط من خلال الطرق التي تهدف إلى إشباع الحاجات.

ويرى ناي (Nye,1958) أن كل الجماعات داخل المجتمع تبـدأ فـي عمليـة الضبط على الأفراد عندما يقبلون كأعضاء جدد فيها، وفي معظم الحالات ربما تعمل بعض آليات الضبط الأربعة السابقة، مما يعني أن وسائل الضبط يمكـن أن تعمـل بصورة مستقلة إلى حد ما، فالتنشئة الاجتماعية لعضو جديد في الجماعة تبـدأ فـي غرس أهداف وقيم الجماعة في نفس هذا العضو، وهذه ترتبط بالعلاقات العاطفيـة بين الفرد والجماعة، وتشكل مصدر مستقل للضبط الاجتماعي، والـضبط المباشـر الذي تمارسه الأسرى (والتي تعتبر أهم مصدر منفرد يعمل لممارسة الضبط علـى الأحداث المراهقين) والمدرسة وأجهزة الشرطة يمثل مصدراً مستقلاً آخر للـضبط، وإذا توافرت الوسائل غير الانحرافية لإشباع حاجات الفرد، فمن الممكن أن تـشكل مصدراً لضبطه بصورة كافية، وبالرغم من ذلك يجب أن تتضافر جميـع مـصادر الضبط لتحقيق التأثير المطلوب.

أهمية الضبط الاجتماعي:

أكد الكثير من العلماء والمفكرين على أهمية وضرورة الضبط الاجتمـاعي، حيث أشار المفكر العربي المسلم ابن خلدون في مقدمته إلى أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها وأن المجتمع لا يكون صالحاً إلا إذا كان هناك وازع –أي ضبط اجتماعي- يحافظ على كيانه ويلجأ إليه إذا ما حدث أي اضطراب يهدد سلامة هذا المجتمع، حيث يؤدي الضبط إلى إيجاد وتطوير القواعد العامـة التـي تحـدد مستويات السلوك المقبول والمتوقع من المجتمع، والتي يتعلمها الفرد عندما يلاحـظ أنماط السلوك التوافقي الإيجابي بين الجماعة، وعندما يرى العواقب السلبية المترتبة على الخروج على هذه القواعد العامة أو انتهاك النظام فـي المجتمـع (المفقـاعي، 2008).

أهمية الضبط الاجتماعي نابعة في المقام الأول كونه يضعنا في المشكلة الدائمة، وهي العلاقة بين النظام الاجتماعي والفرد، وقد أكد العالم "بيتر بيرجر" أنه لا يمكن لأي مجتمع البقاء دون ضبط اجتماعي، فحتى الجماعات الصغيرة من الناس في عالم العمل عليهم أن يطوروا مفاهيماً وأساليباً للضبط الاجتماعي تحقق استقرار الجماعة والنظام حتى تحقق أهدافها فالضبط الاجتماعي ليس مهماً للمجتمع الكبير فحسب بل هو كذلك لأي مستوى من الجماعة (الخميسي، 2005).

وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول تعريف الضبط الاجتماعي ومضمونه فقد اتفقوا على أهميته وضرورته الاجتماعية بالنسبة للمجتمع، وتكمن أهمية الضبط الاجتماعي في النقاط التالي: (الصالح، 2004).

1. الضوابط الاجتماعية ضرورية لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، فهي وسيلة تدعيم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة، وأن إطار النظام الاجتماعي العام يقدم الضبط من خلال الامتثال الأخلاقي واعتبر هذا الامتثال أساس الضبط الاجتماعي.
2. يعتبر الضبط الاجتماعي وسيلة المجتمع وطريقة للعمل على تكيف سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات كما أنه وسيلة هامة تعمل على الاستقرار والتماسك الاجتماعي.
3. تلعب الأخلاقيات المهنية وهي مجموعة الضوابط الخلقية المتعلقة بالمجال المهني دوراً إيجابياً في تحديد مواقف الناس إزاء العمل كقيمة اجتماعي أخلاقية.
4. يعتبر التخطيط الوقائي (من الإجرام) من عناصر الضبط الاجتماعي، وهو ركيزة من ركائز التخطيط الأخلاقي.
5. إن وظيفة الضبط الاجتماعي الأساسية هي تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع، ففي كل جماعة توجد مقاييس مطلوبة يراعيها الفرد في إنجاز دوره الاجتماعي.
6. يعمل الضبط الاجتماعي على استمرار ونقل الحكمة المتراكمة من الناس من زمن طويل، وذلك من خلال الأنماط الثقافية المتوارثة جيلاً عن جيل وهذه

الحكمة متضمنة في القواعد والمعايير السلوكية التي تعتبـر أسـاس عمليـة الضبط الاجتماعي.

وسائل الضبط الاجتماعي:

لا يوجد مجتمع بدون نظام اجتماعي يمثل الأساس في بنائـه الاجتمـاعي، وكذلك لا يوجد نظام اجتماعي خالٍ من الضوابط الاجتماعية تعمـل علـى دعمـه وتعزيزه، ولا توجد ضوابط اجتماعية فاقدة آليات تستخدمها في ضبط وتوجيه أفراد المجتمع سواء أكان بدائياً أم حضرياً أو صناعياً أو معلوماتياً، وكلما كبر المجتمـع وتعقد تركيبه كثرت الضوابط الاجتماعي فيه، وعلى هذا الأساس لا توجـد آليـات ضابطة لا تستخدم جزاءات مادية ومعنوية إلا أن الاختلاف في موضوع الـضوابط لا يمكن في طبيعتها بل في آلياتها وأهدافها (العمر، 2006).

للضوابط الاجتماعية آلياتها الخاصة بها تستخدمها من أجل تحقيـق غايـات ضبطية، وقد اختلف علماء الاجتماع في تحديد أنواع وصور الضبط الاجتماعي كما اختلفوا في تعريفه، حيث يرتبط أنواع الضبط الاجتماعي وصـوره وفقـاً لوسـائل الضبط ومضمونه وأهدافه ومن هذه التصنيفات:

الضبط الاجتماعي الرسمي: ويتضمن هذا النوع السلطة والقوانين والقواعـد واللوائح التي تحدد المكافآت وكذلك العقوبات (البكر، 2001).

الضبط الاجتماعي غير الرسمي: وله أشكال وصور كثيرة لا تعتمد فقط على العنف والقوة والإفراط بها ، ففي المجتمعات الميكانيكية تظهر وسائل هذا النوع من التهكم إلى الغيبة والثرثرة، وإطلاق الشائعات إلى إثارة الفضائح وإلى عزل الفرد أو نبذه من حظيرة المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافها تماماً في المجتمعات التقليدية التي يقوم التماسك الاجتماعي فيها على أساس العلاقات الشخصية غيـر التعاقديـة، حيث يشعر الفرد بقسوة هذه الوسائل فيحاول الامتثال لأنمـاط الـسلوك المقبولـة اجتماعياً (العسيري، 1999).

ونظراً لأهمية وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية سنتعرض بشيء مـن التفصيل إلى أهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسـمي، حيـث يعـول علمـاء

الاجتماع وغيرهم من المعنيين بالشأن الاجتماعي علـى أهميـة أسـاليب الـضبط الاجتماعي غير الرسمي لاستمرار النظام العام.

العادات الاجتماعية:

يرجع عدداً من العلماء ومنهم سمنز نشوء العادات الاجتماعي إلى الحاجـات الضرورية التي تتطلب الإرضاء والإشباع، بحيث يقوم الأفراد بأفعـال أو طـرق مختلفة من النشاط يغلب عليها المحاولة والعشوائية، وهذه الأساليب التي يمارسـها الأفراد إرضاء لحاجاتهم الضرورية، تتكرر مرة بعد أخرى وفي أثناء هذا التكـرار لا يلبث الأفراد عن طريق التجربة والخطأ أن يكتشفوا أن هناك طرقاً ناجحة صائبة ومفيدة وطرقاً فاشلة وغير صائبة، حيث يرى سمنز أن الناس عندما تظهـر لهـم صلاحية أسلوب ما أو قيمة طريقه ما من طرق السلوك في إرضاء حاجاتهم فـإنهم يرغبونها ويكررروها في كل مناسبة ويتمسكون بها مع مرور الزمن وبذلك تتبلـور وتصبح عادة اجتماعي يتعارف عليها الناس ويعملون على نقلها من جيل إلى جيـل وهكذا يتضح أن العادات الاجتماعية تنشأ وتترسخ من خـلال الـشعور بالحاجـة والمحاولة والتجربة والخطأ، الاستحسان، التقليد، الترسيخ (دياب، 1980).

وتعتبر العادات الاجتماعية أنماطاً سلوكية ألفها الناس وارتضوها على مـر الزمن وسيسيرون على هديها، ويتصرفون بمقتضاها من دون تفكيـر فيهـا وهـي تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لظروفه والخواص التي تميزه، حيث ينشأ مـن أن السلوك يصبح عادة اجتماعية يجب أن يتكرر وينتشر فيصبح نمطـاً للـسلوك فـي مجتمع معين. فالعادات الاجتماعية سلوك اجتماعي قهري ملزم يدخل في تكوينها قيم دينية وعرفية تجعل الأفراد يسايرون المجتمع ويوافقونـه بالـسلوك فـي مختلـف الأحداث والمواقف الاجتماعية المتكررة، ويوعد الخروج عن المألوف من العـادات تمرداً على المجتمع وانحلالاً، وتتميز العادات الاجتماعية بأنها تلقائية وعامة يعملها الأفراد في مختلف طبقات ومستويات المجتمع وأنماطه الحضرية والريفيـة، وقـد تناولت الدراسات الاجتماعية عادات المجتمع السعودي حيث تبين أن بعض القبائـل ما تزال متمسكة ببعض العادات الموروثة ومن ناحية أخرى أن هناك بعض العادات

التي حدث فيها التغيير بالمجتمع السعودي أهمها العادات المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للأولاد حيث بدأت الهوة تضيق بين الأولاد والأبناء (السيف، 1995).

ولقد أشار (غيث، 1979) إلى وجود عدة خصائص تتميز بها العادات الاجتماعية وهي على النحو التالي:

1. إجراء ظهر بالتدريج دون رغبة صريحة ودون سلطة رسمية لإعلانه أو تطبيقه.
2. العادة الاجتماعية الأكثر تلقائية من بين قواعد السلوك الاجتماعي.
3. تعتبر من أشهر قواعد الضبط الاجتماعي إجباراً وإلزاماً.
4. تستند إلى جزاءات تختلف عن جزاءات القانون فجزاءات القانون تتميز باستخدام القوة المنظمة، بينما جزاءات العادات الاجتماعية عبارة عن مظاهر متعددة من الضغط الاجتماعي غير الرسمي.
5. تظهر وتختص بنفس الطريقة أي دون إلغاء رسمي.
6. العادة الاجتماعية منتشرة في جميع المجتمعات فلا يمكن تصور مجتمع دون عادات اجتماعية.
7. تتميز العادات الاجتماعية كظاهرة اجتماعية فهي تختلف من مجتمع لآخر.

التقاليد:

تعد التقاليد معطى اجتماعي وليس نتاجاً فردياً يتنامى مع أحداث وظروف ومحددات اجتماعي إلى أن تصبح إحدى القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي، فهي ضرورة من ضرورات الأمن والاستقرار والتكامل بين أفراد المجتمع، وتختلف التقاليد من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى حتى داخل المجتمع الواحد، ومع ذلك فإن التقاليد تمارس نوعاً من الضبط والإلزام على الأفراد، حيث يتجنبون الخروج عليها رغم أن هذا التجنب لا تحكمه الضوابط القانونية أو الرسمية وإنما يواجه الفرد الذي يخرج عليها بأنواع مختلفة من الجزاءات الاجتماعية (الخميسي، 2005).

وتعرف التقاليد بأنها "أنماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة، وتعمل على دعم تماسكها ووعيها بذاتها، كما تحظى بالقبول من جانب الأعضاء، فهي قواعد

الآداب العامة الضابطة لسلوك بعض الطبقات والطوائف والهيئـات، وتعتبـر مـن العادات المتوارثة التي تنتقل من جيل إلى جيل" (غيث، 1979: 489).

يتضح أن ثمة اختلاف بين العادات والتقاليد، يتمثل فـي أن العـادات علـى مستوى المجتمع وهي إجبارية وتلزم الفرد على إتباعه، بينما التقاليد التي لا تـرتبط بالمجتمع ككل وإنما هي طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو بيئة محلية محددة النطاق، وهي اقل إلزاماً من العادات، وينقلها جيل لآخر بطريقة منتقاة بمعنى أنه قد ينقل بنقل بعض التقاليد ويترك بعضها (السيف، 1995).

تعتبر التقاليد عادات مهمة لأنها ترشد الناس بطريقة سهلة ومريحة إلى جميع طرق التصرف الصائبة والملائمة في مختلف أمور الحياة فهي تضع القوانين والنظم وترسم الأساليب والتصرفات التي تتيح للناس التعاون والتفاعل فيما بينهم وتعلمهـم كيف يتكيفون مع المواقف البيئية المختلفة وكيف يستجيبون لهذه المواقف اسـتجابة موحدة تجنبهم الصراع والفرقة وتحافظ على تماسكهم، ويمكن إبراز أهم خـصائص التقاليد بما يلي: (دياب، 1980).

1. تتميز بفكرة التعمد (القصد): حيث أن نقل التقاليد من جيل إلى جيل مقصودة ومتعمدة، ويتم ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية.
2. تتميز بفكرة التمسك بالتقاليد والحرص عليها من جانب الخلـف المقتبـسين وهذه إشارة إلى التقبل الواعي وليس السلبي بهذه العادات القديمة.
3. صعوبة تغيير التقاليد لأنها تأتي من قبل آبائنا وبالتالي بحرص عليها وتتمسك بها تمسكاً واعياً وبذلك تستقر في سلوكنا.
4. تمتاز التقاليد بأنها عادات مريحة لأنها تعطـى الأفـراد الـشعور بـالأمن والطمأنينة.
5. تتميز بالالتزام الاجتماعي الذي يتبلور في أنواع الجزاءات المتباينـة التـي يتعرض لها كل من ينتهك هذه التقاليد.

الأعراف:

يعد العرف نظام اجتماعي غير مكتوب، يتكون مـن المعتقـدات والأفكـار المستمدة من فكر الجماعة وتراثها وعقيدتها، ويتمثل العرف في معـايير اجتماعيـة تحدد الأفعال المرغوبة وغير المرغوبة والسلوك الصحيح والخطأ بالنـسبة لثقافـة المجتمع، كما يحدد في كثير من الأحيان بنوعية العقوبات التـي يمكـن أن تحـدث للشخص من جراء تعديه على الأعراف، فهو أشد قوة وإلزاماً من العـادة، نظـراً لارتباطه بنواحٍ عقائدية يؤمن بها المجتمع في مرحلة من المراحل التي مرت بهـا، بصرف النظر عن صواب هذه العقيدة أو خطأها (السيف، 1995).

يعرف الساعاتي العرف بأنه "اتفاق الناس على إتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي، مع إحساسهم بضرورة هذه الخطة كقاعدة قانونية، وهـذه القاعدة القانونية لا تصدر عن السلطة الحاكمة، وإنما تستخلص مـن واقـع حيـاة الجماعة، فهي ما ألفها الناس في تعاملهم بعضهم مع بعض وجروا عليها حتى يتكون في أنفسهم إحساس بضرورة إتباعها" (الساعاتي، 1968: 49).

وتزداد قوة العرف في المجتمعات البسيطة والتقليدية، حتى يكاد أن يحل محل القوانين والأنظمة الرسمية، حيث يمكن إجمال أهمية العرف بالنسبة للمجتمـع بمـا يلي:

1. يعتبر العرف قوة إلزامية في ضبط سلوك الأفراد.
2. يعد العرف وسيلة مهمة وجوهرية وأساسية في الضبط الاجتماعي وهو يحكم في وجود القانون أو عدم وجوده (الخميسي، 2005).

الأسرة:

هنا تتم أولى مراحل التفاعل الاجتماعي ويلتقط النشء القيم والمعايير الخاصة بمجتمعهم فعلى سبيل المثال يتعلم الأطفال الفرق بين الخطأ والصواب، وبين السلوك الحسن والسيئ، وتقبل سلطة الأبوين حيث يصاب الأطفال بالحرج أو بتأنيب الضمير إذا ما قاموا بانتهاك هذه القوانين الاجتماعية، وأن الرضا أو عدم الرضا من جانـب الأبوين هما من العوامل المهمة في تدريب الأطفال على الالتزام (عباس، 2008).

كما تلعب الأسرة دوراً هاماً فـي عمليـة الـضبط الاجتماعيـة والتنـشئة الاجتماعي، فهي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تطوير شخصية الأبناء، وهي السبيل الأول إلى تكوين شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة وأنه جزء ضروري منها، الأمر الذي يؤهله إلى تحقيق تكيفه مع الجماعـات الأخـرى، ناهيـك عـن مسؤوليتها في تكوين أخلاقيات الفرد من خلال تعاليمها وطبيعـة بنائهـا وعلاقـة أفرادها بعضهم ببعض، وبذلك دورها لا يقف عند زرع القيم المقبولة اجتماعياً، بل عليها حماية أبنائها من التأثر بالانحراف، والأسرة المتضرعة تعد مكاناً غير ملائـم لتكوين السلوك السوي للفرد (الحسنية، 2005).

حيث تمثل الأسرة الوسيط الأول للضبط الاجتماعي لأبنائها، ففـي الأسـرة يتعرض الطفل في بدء حياته لمحددات المسموح، والمحظور، والصواب، والخطـأ، والحقوق، والواجبات وبذلك يبدأ الطفل في تعلم النظام بحدود تختلف من أسرة إلـى أخرى باختلاف المتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أكدت الدراسات أن الاضطراب في عملية التربية والتناقض فيها، يقود الأبناء إلى الانحـراف فـي السلوك (الخميسي، 2005).

المدرسة:

هنا يتفاعل التلاميذ اجتماعياً، وتوضع الأسس للسلوك الصحيح فمـن خـلال تصرفات المعلمين والطريقة التي تنظم بها المدرسة تصنع أداة في المحافظة علـى الأسلوب الذي ينظم به المجتمع نفسه مثل أسلوب التعامل بين الكبـار والـصغار أو بين المدراء والعاملين. (عباس، 2008).

مجموعات الأصدقاء:

إن مجموعة الأصدقاء التي يتحرك بها الفرد لها أهمية خاصة فـي تكـوين آرائه، ووجدانه، وأن الرغبة في كسب ود الأصدقاء والقبول لديهم هي في حد ذاتها مصدر مهم للضبط الاجتماعي، بيد أن الانسجام مع الأصدقاء قد يسهم كـذلك فـي توليد المنحرفين خاصة وسط الصبية صغار السن، حيث يجبرهم أصـدقاؤهم علـى تبني بعض الأنماط السلوكية المنحرفة مثل التغيب عن المدرسة أو شرب الخمر أو المخدرات في عمر مبكر. (عباس، 2008).

أجهزة الإعلام:

هذه الأجهزة مصدر أساسي للمعلومات والأفكار يمكنها أن تمارس تـأثيرات ضخمة على اتجاهات وآراء وسلوكيات الناس فأجهزة الإعـلام تمـارس الـضبط الاجتماعي من خلال آليات ترتيب المعايير وترتيب الأجندة وهـذه تـساعد علـى السلوك الانضباطي بشكل عام فأجهزة الإعلام تنقل إنباء العقوبات التي طبقت علـى الذين ينتهكون قيم المجتمع.(العسيري، 1999).

الدين:

لا بد من الإشارة إلى أن الدين يشكل معتقداً غالباً ما يؤثر على فكرة الناس، ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، ويؤثر ذلك بدوره على سـلوكهم نفـسه. وأن المعتقدات والتعاليم الدينية غالباً ما تقوي وتدعم المعايير والقـيم الـسائدة فـي المجتمع وذلك بإعطائه قدسية معينة أو تقوي وترمم قيمـا أساسـية مثـل: احتـرام البشرية والممتلكات الخاصة للآخرين مما يجعل مخالفة التعاليم الدينية مـن جانـب المؤمنين بها قد يتمخض عن شعور بالذنب لديهم وتأنيب الضمير كأنما هناك ضابط شرعي خفي يراقب سلوكك (عباس، 2008).

الحاجة المجتمعية للضوابط الاجتماعية:

عند النظر لما يقوم به الفرد في أي مجتمع كان من علاقات اجتماعية وثقافية فإننا نرى أنه لا بد من وجود ضوابط اجتماعية (عرفية أو رسمية) تقـوم بتنظـيم حياتهم اليومية وعلاقاتها الاجتماعية والتزاماتهم الدورية، فبدونـه تـصبح حيـاتهم فوضوية وعشوائية، ويمسي فيها القوي يقهر الضعيف، ويلـتهم حقوقـه ويطمـس طموحاته، إلا أن هناك العديد من أفراد المجتمع لا يلتزمـون بالقواعـد والمعـايير الاجتماعية بدرجة واحدة، وذلك لأن مصالح الناس ليست واحـدة، كـذلك تختلـف تنشئتهم الأسرية والمدرسية والصداقية، وبذلك فلا تكون درجة الالتزام واحدة؛ لذلك فلا بد من وضع عقوبات وجزاءات تقع على من يقوم بالتخطي على هذه الـضوابط ومخالفتها، وهناك عدة طرق لهذه الجزاءات في المجتمعات المختلفة، منها (العمـر، 2006):

1. الغرامات المالية.
2. التعويض عن الأضرار.
3. فقدان العمل.
4. الامتعاض الاجتماعي.
5. الضحك الساخر.
6. النبذ الاجتماعي.
7. السجن.

مفهوم الجريمة:

اختلفت مدارس علم الاجتماعي، وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، ومن أشـهرها تعريف (سيلين Sellin) والمشار له في دراسة (خليل، 2001) "الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلهـا معـايير اجتماعية، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف أن المعـايير الاجتماعيـة تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفـع العـالم جاروفـالو (Rafaele Garofalo) والمشار له في دراسة (جلبي، 1998) إلى تصنيف الجرائم إلى جـرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sellin) وكأنه تعريف يخـص مجتمعاً واحداً، فقد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعيـة، وجريمـة مصطنعة، فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المـادي أو المعنـوي علـى الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات، أما الجريمة المصطنعة فهي الأفعـال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتـة كالـديانات والعادات والتقاليد (إبراهيم، 2004).

ولعل نظرية جارفالو هذه من أكثر النظريات انسجاماً مـع الواقـع الثقـافي المعاصر، ذلك أنه لا يمكن بحكم هذا الواقع، أن يـتم الحـصول علـى تعريـف اجتماعي واحد يكون مقبولاً تماماً في كل المجتمعات، أو على الأقل عند كل علماء

الاجتماعي، وعلى هذا الأساس فإن النقد الموجه لهذه النظرية من زاوية عدم تشابه عاطفتي الشفقة والأمانة لدى كل المجتمعات، وهو نقد جاء به العـالم (Durkheim) نقد ضعيف لأنه لم يأخذ في الاعتبار أن الشعوب والثقافات قد لا تتفق على تعريـف آخر أكثر من اتفاقها على هذا التعريف في هذا العصر بالذات، ثم أنه يؤخذ على هذا النقد أن العواطف تتشابه لدى كل المجتمعات لكنها لا تتطابق تماماً، والأخذ بمـسألة واحدة تتشابه عواطف كل الشعوب تجاهها، خير من تركها حتى يتحقـق التطـابق العاطفي التام (العوجي، 2001).

ومن هذا المنطلق عرفت الدراسة الجريمة بأنها: كل سـلوك مـؤذٍ وضـار اجتماعياً، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة، وهي أيضاً: كل فعل انتهـك القـيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم.

إن علم الجريمة والعقاب علم واسع ومعقد، ويدخل في تراكيـب وتفـاعلات مفاهيمية كل مكونات المعرفة الإنسانية، وهذا يدل بوضوح علـى وجـود عوامـل موضوعية وراء الإجرام، تشرك المجتمع ومؤسساته في المسؤولية عـن الـسلوك الإجرامي، وهذه العوامل نفسها التي دعت المشرعين إلى تصنيف الجـرائم حـسب شدتها إلى: جناية، جنحة ومخالفة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة محاور، كل محور يحتوي على عدد من التعريفات على النحو الآتي (عوض، 1998):

1. البيئة الأساسية للمجتمع، وتشمل: البيئة الجغرافية، البيئة الثقافية، البيئة الدينية القيمية، البيئة العائلية، البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئـة التعليميـة، البيئة السكانية، البيئة الاجتماعية.
2. المعايير الأخلاقية والمثالية السائدة، وتشمل: الضوابط الاجتماعية التقليديـة والرسمية ونظام التدرج الاجتماعي والدخل والثروة والمنافسة والصراع.
3. العوامل الشخصية، وتشمل: الوراثة، التكوين النفسي، التكوين العضوي.

الجريمة كظاهرة اجتماعية:

عرفت الجماعة البشرية منذ وقت مبكراً صوراً للجرائم كان مـن أبرزهـا مجالاً: جرائم الدم أو المساهمة فيها، أو الاعتماد على ارتكابها، ثـم لـم تلبـث إن

تطورت وتعقدت وزاد خطرها حتى أصبحت منظمة بمعناها العصري الحديث، فالجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات الإنسانية منذ العصور الأولى، وعانت منها هذه المجتمعات فهي ليست شيئاً مطلقاً بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محددة ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمن والمكان والثقافة، والجريمة الواحدة في المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحد ومع مرور الوقت تطورت مع تطور المجتمع من حيث نظمه وأعرافه وآدابه وسلوكه التي تضبط سلوك الأفراد (الحاتمي، 2007).

إن غالبية الدراسات العلمية المعاصرة في علم الإجرام تنظر إلى السلوك الإجرامي كموضوع اجتماعي، أو ظاهرة اجتماعية من ظواهر المجتمع الإنساني، فهي ظاهرة مرضية أو ظاهرة ضارة تعمل ضد المجتمع وتضر بمصلحة أفراده، ولذلك يرى ميرتون (Merton) أن السلوك الإجرامي في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، ولكنها على العكس تشكل انحرافاً اجتماعياً هو حصلية تعاون كلاً من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره (غباري، 2004).

فاختلاف المجتمعات هو الذي يحدد القوى الاجتماعية التي تؤدي إلى خلق المجرمين، فقد تكون الجريمة لدى بعض المجرمين طريقاً للحياة، وأسلوباً لكسب العيش ينظم الفرد المجرم حياته في ضوء نظرته إليها على أنها مهنة، وبذلك يتشكل عالم الجريمة على مستوياته التي يحددها بناء المجتمع وثقافته (الحاتمي، 2007).

وعلى هذا الأساس تظهر أساليب حياة المجرم في ثلاثة أنماط:

1. أسلوب حياة المجرم العادي:

ويشمل أغلب الأفراد المجرمين الذين يكسبون عيشهم بارتكاب الجرائم التقليدية ضد الممتلكات، وينشأ أغلب هؤلاء في أسر فقيرة، ويعيشون في أحياء شعبية.

2. أسلوب حياة المجرم المحترف:

يشمل الأفراد المجرمين الذين يستخدمون وسائل إجرامية أكثر تعقيداً، وله نشاطاً واسعاً ومتعدد الجوانب، وله من يسانده أكثر من المجرم العادي، والواقع أن

الأساليب المعقدة التي يستلزمها التخصص في الجريمة والوصول بأدائها إلى مستوى الاحتراف تتطلب التدريب. (Skitika,1993)

3. أسلوب الجريمة المنظمة:

تعد الجريمة المنظمة أكثر تنظيماً، وتقوم على مجموعة من الأشخاص يمتلكون القدرة على القيادة، والتنظيم، والتخطيط، والتنفيذ، وتوجه أنواع النشاط الإجرامي إلى المجالات التي تحقق لهم أهدافهم غير المشروعة، ويأخذ تنظيم هذه المجموعات شكلاً هرمياً يمارس فيها الرئيسي السلطة المطلقة، والسمة الغالبة لدى أفراد هذه المجموعة أنه متجردون من كل إحساس بضمير أو أخلاق يتحدون كل المنظمة داخل المجتمع (الحاتمي، 2007؛ السيد، 1985).

تعريف الجريمة:

أ. المفهوم الشرعي للجريمة:

تعرف الجريمة في الشريعة الإسلامية بأنها محظورات شرعية زجر ا تعالى عنها بحد أو تعزير، فالحد هو العقوبة المقدرة، أما التعزير فهو العقوبات التي ترك لولي الأمر تقديرها، أما المحظورات هي إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به (المشهداني، 2005).

ب. المفهوم الاجتماعي للجريمة:

تعرف الجريمة بأنها كافة أشكال السلوك الذي يضر المجتمع والأفعال والتصرفات التي تنحرف عن معايير هذا المجتمع، وهي انتهاك العرف السائد في المجتمع مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، والسلوك الإجرامي سلوك غير مرغوب فيه اجتماعياً (غباري، 2004).

المفهوم القانوني للجريمة:

إن المفهوم القانوني للجريمة ينطلق من كونه سلوك إجرامي وفعلاً إرادياً يخالف به مرتكبه القانون المفروض عليه إتباعه، فهي فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون عقوبة.(إبراهيم، 1998).

المفهوم النفسي للجريمة:

التعريف النفسي ينطلق من اعتبار أن الجريمة فعلاً وفاعلاً وليس مجرد فعل كما هو الحال في الاتجاه الاجتماعي، كما ينطلق من كونها ظاهرة ليست مادية خالصة أو اجتماعية خالصة أو قانونية، بل هو فعل إنساني يسأل عنه الفرد ويتحمل عواقب هذا الفعل، ومن هنا فهو يفرق بين السلوك الشاذ والسلوك الإجرامي ويركز على حالة الفرد أثناء الفعل الإجرامي والجريمة إشباع لغريزة إنسانية بطريقة اجتماعية (الحاتمي، 2007، السيف، 1995).

2.2 الدراسات السابقة:

هناك افتقار للدراسات السابقة في هذا المجال في حدود معرفة الباحث، ولكن هناك بعض الدراسات العربية والأجنبية، التي تناولت مواضيع مرتبطة بموضوع الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ودوره في الحد من السلوك الانحرافي، منها:

الدراسات العربية:

فيما يلي عرضا لأهم الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها ذات الصلة بموضوع الدراسة:

قام (المفقاعي، 2008) بدراسة بعنوان "دور شيوخ القبائل في الضبط الاجتماعي" هدفت هذه الدراسة لاستقصاء دور شيوخ القبائل في الضبط الاجتماعي، وتحديد طبيعة العلاقة بين شيوخ القبائل والسلطات والدولة والتعرف على موقف المتنازعين من أحكام شيوخ القبائل في منطقتي عسير والباحة في المملكة العربية السعودية، وقد استخدم الباحث منهج الملاحظة والمشاركة في متابعة شيوخ القبائل في الضبط الاجتماعي، وما يرتبط بها من عوامل مختلفة بشكل عام مع التركيز على طبيعة علاقتها بأمن المجتمع بشكل خاص، وقد بينت الدراسة أن هناك خمسة أدوار لشيخ القبيلة، وهي: الدور في حل المشاكل، الاستقرار النفسي لدى أفراد القبائل، تدني حدوث المنازعات والمشكلات، يقوم الشيخ عادة بدور مميز في الضبط في المناطق القليلة، وأن الضبط الاجتماعي عن طريق الشيخ يتم بيسر وسهولة.

وفي دراسة (المطرفي، 2008) التي جاءت بعنوان "إسهام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق الضبط الاجتماعي من عام 1424هـ، إلى عام 1428هـ" هدفت إلى تأكيد دور شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في إصلاح الأمة وخيريتها وتحقيق الضبط الاجتماعي، كما هدفت للكشف عن واقع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي، والتعرف على مدى مساهمة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق الضبط الاجتماعي، والتعرف على مفهوم الضبط الاجتماعي وأهميته في الإسلام ووسائل وأنماط الضبط الاجتماعي في الإسلام، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، كما استخدمت المنهج التاريخي الذي يهتم بجمع الحقائق والمعلومات من خلال دراسة الوثائق والسجلات والآثار، وقد تركزت الدراسة على الحدود الموضوعية لإسهام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق الضبط الاجتماعي. وخلصت الدراسة إلى نتائج جاء من أهمها إظهار الدور الفعال للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات، منها إجراء الدراسات المتعمقة لاشتراك إدارة التوعية والتوجيه في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ببرامج ملفتة للانتباه ذات تأثير فعال في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وزيادة عدد مراكز الهيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص مع زيادة أعضاء الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة العاملين في الميدان بما يتناسب وحجم العمل.

كما هدفت دراسة كل من (القحطاني وطلافحة، 2007) إلى معرفة العلاقة بين التدين والجمود الفكري لدى طلاب المرحلة الجامعية في مدينة تبوك، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة كلية المعلمين للعام الدراسي (2006-2007) والبالغ عددهم 1604 طالباً، وتكونت عينة الدراسة من 590 طالباً، واستخدم الباحثان مقياس التدين من إعداد (الصنيع، 2002)، ومقياس روكيش للجمود الفكري، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود ارتباط ضعيف جداً بين التدين والجمود

الفكري، وفيما يتعلق بالتخصص لا توجد فروق دالة إحصائياً فـي سـلوك التـدين تعزى للتخصص، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الجمود الفكري تعزى للتخصص.

في دراسة قام بها (المجـالي، 2007) بعنـوان دور المعـايير الاجتماعيـة الرسمية في ضبط السلوك داخل التنظيم الجامعي: دراسة على عينة من طلبة جامعة مؤتة، والتي هدفت إلى التعرف على أثر المعاير الاجتماعية الرسـمية فـي حفـظ السلوك العام للطلبة داخل التنظيم الجامعي من منظور اجتماعي من خلال التعـرف على أهم العوامل المؤدية إلى التزام الطلبة أو عدم التزامهم سلوكيا بتلـك المعـايير وذلك من خلال استطلاع آراء عينة عشوائية من الطلبة بلـغ حجمهـا 371 وتـم استخدام المنهج الوصفي للتوزيعات التكرارية والنسب المئوية، والمـنهج المقـارن لتفسير النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم معرفة الطلبة للمعايير الاجتماعيـة الرسمية المقررة والجزاءات المرتبطة بها يؤدي إلى زيادة احتمالية عـدم الالتـزام السلوكي لديهم وأن لوسيلتي الثواب والعقاب نفس درجة الأهمية والفاعلية في ضبط السلوك العام داخل التنظيم الجامعي. وقد توصلت الدراسة كـذلك إلـى أن التـزام الطلبة أو عدم التزامهم سلوكيا بالمعايير المقررة لا يعود إلى عامل أحادي فقط، كما أشارت إليه بعض النظريات الاجتماعية وإنما لا بد من الأخذ بجملة مـن العوامـل ذات الأهمية في التأثير والتفسير.

وقام (الحسنية، 2006) بإجراء دراسة حول دور القـيم فـي الوقايـة مـن الجريمة، هدفت إلى التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، وما هي القيم التي تعمل على ذلك، ومعرفة الفروق في قـيم الأمانـة واحتـرام الجـار واحترام حقوق الغير، وحب العمل والولاء الوطني، واحترام الممتلكات العامة بـين طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر، ومعرفة دور المؤسسات الإعلامية في إكساب الأفراد القيم الاجتماعية والوقاية من الجريمة، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي بطريقة العينة، وخلصت الدراسة إلـى أن هناك تفاوت في اتجاهات الطلاب عن السجناء نحو القيم، حيث أن الطلاب يتمسكون بالقيم وتمسك النزلاء بسيط، وأن اتجاهات الطلاب حول قيمة الأمانة واحترام حقوق

الجار وحب العمل والولاء الوطني والممتلكات العامة أعلى من اتجاهات النـزلاء، وأن للإعلام دور هام في غرس القيم الاجتماعية لدى الطلاب ثم لدى النزلاء بنسبة أقل.

هدفت دراسة (الحارثي، 2003) التعرف على العوامل الذاتية بالنسبة للحدث والعوامل الاجتماعية، التي أدت به إلى الجنوح لدى عينة من الأحداث الجانحين في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة، وقد استخدم الباحـث المـنهج الوصـفي التحليلي، حيث دلت نتائج الدراسة على وجود فروق بين بعض العوامل المؤدية إلى انحراف وجنوح الأحداث يمكن عزوها للمنطقة الجغرافيـة، والمـستوى التعليمـي والاقتصادي، والتعامل الأسري للحـدث، والتفكـك الأسـري، وعوامـل التنـشئة الاجتماعية، وبعض العوامل الثقافية.

في دراسة قام بها (زرزور، 1994) بعنوان دور الأسرة في تحقيق الـضبط الاجتماعي، دراسة ميدانية، هدفت إلى توضيح أهمية الدور التربوي الذي تقوم بـه الأسرة لتحقيق الضبط الاجتماعي وإبراز أهم المعوقات التي تعـوق الأسـرة فـي تحقيقها للضبط الاجتماعي والتعرف على المتغيرات الاجتماعية والاقتـصادية فـي المجتمع بصفة عامة، والأسرة بصفة خاصة مع إبـراز أهميـة هـذه المتغيـرات وانعكاسها على الفرد والمجتمع ، وكانت أهم نتائج الدراسة وجـود علاقـة بـين المستوى التعليمي ودرجة تحقيق الضبط الاجتماعي في الأسرة، فكلما ارتفع مستوى التعليم ارتفعت الاستجابة المحققة للضبط الاجتماعي والعكس صحيح، واتضح ذلـك من خلال البعد الديني وبعد التنشئة الأسرية، وعدم وجود دلالة لمتغير التعلـيم فـي تحقيق الضبط الاجتماعي في الأسرة من خلال بعد العادات والتقاليد، ووجود علاقة بين الأمية وعدم تحقيق الضبط الاجتماعي للأسرة، وعدم دلالة متغير الجـنس فـي تحقيق الضبط الاجتماعي في الأسرة.

في دراسة قام بها (المنصور، 1987) بعنوان دور الأسـرة كـأداة للـضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، هدفت الدراسة إلـى قيـاس العلاقـات الأسـرية والتطابق بين أفراد عينة الدراسة وتشمل مجموعة من الأسر كما هدفت إلى معرفة أي العوامل أكثر ايجابية أو سلبية في عملية التماسك والتطابق الأسـري، واقتـراح

بعض البرامج من خلال توصيات الدراسة التي تؤدي إلى تماسك وتوافـق اسـري أفضل بين أبناء الأسرة العربية الواحدة التي بـدورها تحقـق التماسـك والـضبط الاجتماعي المنشود بين أفراد المجتمع الواحد وكانت متغيرات الدراسة هـي حجـم الأسرة والعمر والمهنة والعمل وشمل مجتمع البحث جميع الدول العربية وقـدا تـم تطبيق الدراسة الميدانية في دولتين عربيتين هما: الصومال واليمن وشملت العينـة 116 أسرة بلغ عدد أفرادها في عينة البحث 502 فردا من ذكور وإناث، واسـتخدم الباحث مقياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أفراد الأسرة وكانت أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة هي: أن نسبة التطابق الأسري في عينة البحث تـصل إلـى (58%)، في حين أن نسبة عدم التطابق الأسري بلغت (42%) من المجموع الكلي للعينة البحث، وهذا يؤكد أن نسبة التطابق الأسري أو درجة التماسك بـين الأسـرة متوسط في مداها.

أما دراسة كل من (طعيمة وعبد الحفيظ وأحمد، د.ت) فقد انـصبت فكرتهـا على الدراسة الأيكولوجية لتوضيح شكل العلاقات الاجتماعية والضبط الاجتمـاعي غير الرسمي في كل من المدن الجديدة والأحياء الشعبية بشكل مقارن، وقد هـدفت إلى دراسة العلاقة بين الضبط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، ودراسة أثر المكان على كل منهما، وقد استخدمت الباحثة المنهج العلمي مـن خـلال مـنهج المـسح الاجتماعي، واستخدمت العديد من أدوات الدراسة الخاصة بالبحث العلمي كالمقاييس واستمارة الاستبيان، والمقابلة على عينة عشوائية بسيطة قوامها 200 مفردة للحـي الشعبي والمدينة الجديدة، وخلصت الدراسة إلى وجود فروق معنوي دالة للعلاقـات الاجتماعية بين المدينة الجديدة والحي الشعبي، ووجود فرق معنـوي دال للـضبط الاجتماعي غير الرسمي بين المدينة الجديدة والحي الشعبي.

الدراسات الأجنبية:

قام هوف زملاءه (Hoeve et al, 2007) بدراستين طـولانيتين فـي هولنـدا حاولتا التعرف على التأثيرات طويلة المدى للخطر العائلي المؤسس علـى جنـوح الذكور، وبلغ حجم العينة الأولى 474 حدثا، أما العينة الثانية تكونت من 128 حدثا واستغرقت الدراسة عشر سنوات، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الأنشطة البنائية

العائلية خلال فترة المراهقة ذات قدرة تنبؤية عالية في جنوح الأفراد في سن الرشد المبكر، بينما كشفت النتائج عن عـدم وجـود علاقـة بـين المكانـة الاجتماعيـة والاقتصادية والانحراف، وكذلك عدم وجود علاقة بين الإشراف والعقاب والارتباط بالوالدين والجنوح لدى الأفراد.

وفي دراسة كل من شنق ونقاي (Cheung & Ngai, 2007) التي هدفت إلـى اختبار تأثير العائلة والأصدقاء على انحراف الأحداث وبلغ حجم العينة 190 جـانح في هونغ كونغ ودلت نتائج الدراسة على أن تطور النشاطات الانحرافية كانت لـدى الجانحين الذين يقضون وقتا طويلا مع الأصدقاء، ووقتا اقل مع العائلة لان الجانحين الذين يتعرضون لوقت أطول مع العائلة يتعرضون لضبط اجتماعي أفـضل وتعلـم مهارات اجتماعية بشكل أفضل.

أجرى غاري (Gary, 2003) دراسة بعنوان "نظريات الضبط الاجتماعي في موسوعة علم الجريمة" والتي جاءت لتؤكد أن خرق القانون يعود إلى ضـعف فـي الروابط الاجتماعية أو العمليات الاجتماعية والتي تم الافتراض بأنها تـشجع علـى السلوك الملتزم بالقانون، وأن نظرية الضبط الاجتماعية هي نظرية دافعية تـصرف أو تتجاهل ضرورة طرح المسائل الدافعية، وأن نظريات الضبط لـه جـذور فـي المنظورات حول المجتمع الإنساني المفتـرض بواسـطة الفيلـسوف الاجتمـاعي الإنجليزي توماس هوبس.

أجرى ماكينزي ولي (Mackenzie & Li, 2002) دراسـة بعنـوان: "تـأثير الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية على الأنشطة الجنائية لمعلقي العقوبة" قاما باستخدام بيانات التقرير الذاتي لقياس مستوى النشاط الجنائي بحث الرابطة بين المخدرات والجريمة والأنماط الانتهاكية لنزلاء السجن والسارقين النـشيطين، وقـد جاءت الدراسة لتؤكد أن العديد من النظريات تشير إلى أن إطلاق السراح المشروط سيكون له أثر على الأنشطة الجنائية للمذنبين، ومن منظور الفرق ونظريات الخيار العقلاني، فإن الاعتقال والإشراف على إطلاق السراح المشروط سيكون متوقعاً بأن يرفع تكاليف الجريمة، وقد صممت الدراسة لبحث أثر الاعتقال وإطـلاق الـسراح المشروط على الأنشطة الجنائية للمذنبين الذين يمضون فترة إطلاق سراح مشروط،

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأنشطة الجنائية للمجرمين انخفضت بشكل جوهري بعد الاعتقال وبقي على مستوى الانخفاض هذا خلال أول 8 أشهر من إطلاق السراح المشروط.

أجرى كل من برنت ووايتيسايد (Brent & Whiteside, 1994) دراسة لاختبار متغيرات نظرية الضبط الاجتماعي ونظرية ترابط الاختلاف على عينة عشوائية من طلاب المدارس الثانوية تكونت من 1093 طالبا، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ايجابية بين الارتباط مع الأهل والدين والسلوك غير الجانح، وأسفرت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين الانضمام لجماعة الرفاق المنحرفة والسلوك الجانح.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

يتناول الفصل الحالي وصفا لمجتمع الدراسة وعينتها وأداتها، وثبات وصدق الأداة، والمعالجة الإحصائية المستخدمة.

1.3 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المسح الاجتماعي بهدف جمع البيانات لهذه الدراسة، وقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية من مصادر ومراجع وكتب ودوريات، وتم الوقـوف على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، كما تم الاعتماد علـى البيانات الأولية من خلال الاستبانة كادة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الكلي من جميع الطلبة الذكور في الثانوية العامة فـي مدارس منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية للفصل الدراسي الثاني مـن العـام الدراسي (2009/2008)، والبالغ عددهم، 5348 طالباً. ولغايات هذه الدراسـة تـم اختيار 4 مدارس بطريقة عشوائية بسيطة من مدارس منطقة حائل، وبذلك يتكـون مجتمع الدراسة المستهدف من 611 طالبا، وفيما يلي توزيع أفراد مجتمع الدراسـة حسب الجدول التالي رقم (1):

جدول رقم (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المدرسة والتخصص

اسم المدرسة	التخصص		عدد الطلبة
	علمي	شرعي	
ثانوية حراء	190	45	235
ثانوية انبوان	30	66	96
ثانوية الروض	60	90	150
ثانوية مرغان	50	80	130
المجموع	**330**	**281**	**611**

3.3 عينة الدراسة:

تم سحب عينة عشوائية عنقودية من مجتمع الدراسة البالغ 611 من الطلبة الذكور في الثانوية العامة في منطقة حائل للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2010/2009)، بلغ حجمها 380 طالباً بنسبة 62.2% من مجتمع الدراسة، وزعت عليهم الاستبانات، اعيد منها 350 استبانة وجدت صالحة للتحليل الإحصائي وبنسبة 92.1% من عينة الدراسة، وقد تم إخضاعها لعملية التحليل الإحصائي بالاستعانة بالرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.15). وفيما يلي وصفا لخصائص عينة الدراسة.

1. العمر:

تبين النتائج في الجدول رقم(2) أن أكثر من النصف بقليل من الطلاب هم من الفئة العمرية (18 سنة فأكثر)، وان اقل من الثلث بقليل هم من الفئة العمرية (17- اقل من 18 سنة)، في حين أن اقل من الخمس بقليل هم من الفئة العمرية (16- اقل من 17 سنة).

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
16- اقل من 17 سنة	66	18.9
17-اقل من 18 سنة	104	29.7
18 سنة فاكثر	180	51.4
المجموع	350	100.0

2. الجنسية:

تبين النتائج في الجدول رقم (3) أن غالبية الطلاب هم من الجنسية الـسعودية، وقد شكل الطلبة غير السعوديين نسبة قليلة جدا بلغت 1.7%.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنسية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
سعودي	344	98.3
غير سعودي	6	1.7
المجموع	350	100.0

3. مكان الإقامة:

تبين النتائج في الجدول رقم (4) أن غالبية الطلاب هم من سـكان القـرى، وان أكثر من النصف بقليل هم من سكان المدينة، في حين شكل سـكان الباديـة نـسبة منخفضة جدا.

جدول رقم (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
مدينة	122	34.9
قرية	221	63.1
بادية	7	2.0
المجموع	350	100.0

4. الانتظام في الدراسة:

تبين النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية الطلاب هم منتظمين في الدراسة، في حين أن غير المنتظمين شكلوا نسبة منخفضة جدا بلغت 4.3%.

جدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الانتظام في الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
منتظم	335	95.7
غير منتظم	15	4.3
المجموع	350	100.0

5. مستوى التحصيل الدراسي.

تبين النتائج في الجدول رقم(6) أن أقل من النصف بكثير حظيوا بتقـدير جيـد جدا، وان الثلث كان تقديرهم ممتاز، وان الخمس كان تقديرهم جيد، فـي حـين أن نسبة منخفضة كان تقديرهم مقبول.

جدول رقم (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى التحصيل الدراسي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
مقبول	26	7.4
جيد	73	20.9
جيد جدا	145	41.4
ممتاز	106	30.3
المجموع	350	100

6. التخصص:

تبين النتائج في الجدول رقم (7) أن أقل من ثلثي العينة تقريبيا تخصصهم علمي، والباقي شرعي.

جدول رقم (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
علمي	224	64.0
شرعي	126	36.0
المجموع	350	100

7. عدد أفراد الأسرة:

تبين النتائج في الجدول رقم (8) أن أقل من نصف العينة بقليل عدد أفراد أسرهم (10 أفراد فأكثر)، وثلث العينة كان عدد أفراد أسرهم (7-9 أفراد)، وسدس العينة (4-6 أفراد)، وباقي العينة (أقل من 4 أفراد).

جدول رقم (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 4 افراد	24	6.9
4-6 افراد	57	16.3
7-9 افراد	115	32.9
10 افراد فاكثر	154	44.0
المجموع	350	100

8. مع من تقيم:

تبين النتائج في الجدول رقم (9) أن أكثر من ثلاث أرباع العينة بقليل يقيمون مع الوالدان، واقل من العشر بقليل يقيمون مع الوالد، واقل من ذلك بقليل يقيمـون مـع الوالدة.

جدول رقم (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير (مع من تقيم)

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
الوالدان	293	83.7
الوالد	27	7.7
الوالدة	19	5.4
غير ذلك	11	3.1
المجموع	350	100

9. المستوى التعليمي للأب:

تبين النتائج في الجدول رقم (10) أن أكثر من ثلث العينة كان مـستوى تعلـيم أبائهم يقرأون ويكتبون، وأكثر من الخمس بقليل كان أبائهم لا يقرأون ولا يكتبـون، وحوالي السدس كان مستوى تعليم الأب (ابتدائي)، وقرابة العشر من العينـة كـان مستوى تعليم أبائهم متوسط وثانوي وجامعي.

جدول رقم (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للأب

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
لا يقرأ ولا يكتب	72	20.6
يقرأ ويكتب	130	37.1
ابتدائي	55	15.7
متوسط	32	9.1
ثانوي	31	8.9
جامعي	30	8.6
المجموع	350	100

10. المستوى التعليمي للأم:

تبين النتائج في الجدول رقم (11) أن أكثر من ثلث العينة كان مستوى تعليم أمهاتهم يقرأن ويكتبن، وأكثر من الثلث بقليل لا يقرأن ولا يكتبن، وأكثر من العشر بقليل ابتدائي، في حين كانت النسبة لمستوى تعليم الأم (المتوسط والثانوي والجامعي منخفضة)، حيث لم تتجاوز 18%.

جدول رقم (11)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للأم

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
لا يقرأ ولا يكتب	122	34.9
يقرأ ويكتب	124	35.4
ابتدائي	41	11.7
متوسط	15	4.3
ثانوي	21	6.0
جامعي	27	7.7
المجموع	350	100

11. مهنة الأب:

تبين النتائج في الجدول رقم (12) أن أقل من نصف العينة بقليل كانـت مهنـة أبائهم (لا يعمل)، وقرابة الخمس (عسكري، قطاع عام)، وأكثر من العشر بقليل في القطاع الخاص.

جدول رقم (12)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى مهنة الأب

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
قطاع خاص	44	12.6
قطاع عام	71	20.3
عسكري	75	21.4
لا يعمل	160	45.7
المجموع	350	100

12. مهنة الأم:

تبين النتائج في الجدول رقم (13) أن غالبية أفراد العينة تعمـل أمهـاتهم ربـة منزل، والباقي في القطاع الخاص والعام.

جدول رقم (13)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى مهنة الأم

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
ربة منزل	319	91.9
قطاع خاص	9	2.6
قطاع عام	22	6.3
المجموع	350	100

4.3 أداة الدراسة:

تم بناء استبانة لخدمة أغراض الدراسة بعد الرجوع إلى الإطـار النظـري والدراسات الـسابقة (الحـسنية، 2006؛ الحـارثي، 2003؛ والمفقـاعي، 2008،

المطرفي، 2008)، واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في جامعـة مؤتـة، وتـم اعتماد الاستبانة بصورتها النهائية التي تتكون من (42) فقرة، وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء، وهي:

1. الجزء الأول (البيانات الشخصية): واشتمل على المعلومـات الديموغرافيـة اللازمة عن المستجيب، وهي: العمر، مكان الإقامـة، مـستوى التحـصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المـستوى التعليمـي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم.
2. الجزء الثاني (الضبط الاجتماعي غير الرسمي)، وتضمن فقـرات لدراسـة درجة الضبط الاجتماعي غير الرسمي لدى عينة من طلبة الثانوية العامـة، وشملت المجالات التالية: احترام رأي الكبير، دور الأسرة فـي الحـد مـن السلوك الانحرافي، دور القيم الاجتماعية في الحد من السلوك الانحرافي.
3. الجزء الثالث (الالتزام بالقيم الدينية): وتضمن فقرات لدراسة مـدى التـزام طلبة الثانوية العامة في منطقة حائل ببعض القيم الدينية.

5.3 صدق الأداة:

تم توزيع أداة الدراسة بصورتها الأولية على أربعة محكمين مختصين مـن ذوي الخبرة والاختصاص الأكاديمي في قسم علم الاجتماع في جامعة مؤتة، كما تم عرضها على لجنة البحوث في وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين، من حيث الإضافة أو التعديل، وقد تم الالتزام بـآراء وملاحظات المحكمين حتى ظهرت الاستبانة بالصورة الحالية التي تخدم أغـراض الدراسة الحالية.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل الثبات لأداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفـا، وقـد بلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (89.2%) وتعد هذه النسبة مرتفعة ومقبولـة

لغايات البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ولمجالات الدراسة على النحو التالي المبين في الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة

الفئة	الثبات
احترام رأي الكبير.	%75.1
دور الأسرة.	%81.8
القيم الاجتماعية العامة	%82.8
القيم الدينية	%88.0
الثبات الكلي	**%89.2**

7.3 متغيرات الدراسة:

1. المتغيرات الديمغرافية، وهي:

أ. العمر، ويقسم إلى ثلاثة مستويات: 16 – أقل من 17 سنة، 17- أقل من 18 سنة، 18 سنة فأكثر.

ب. مكان الإقامة، ويقسم إلى ثلاثة مستويات: مدينة، قرية، بادية.

ج. مستوى التحصيل الدراسي، ويقسم إلى أربعة مستويات: مقبول، جيد، جيد جداً، ممتاز.

د. التخصص، ويقسم إلى مستويين: علمي، شرعي.

ه. عدد أفراد الأسرة، وقسم إلى أربعة مستويات: أقل من 4 أفراد، 4-6 أفراد، 7-9 أفراد، 10 أفراد فأكثر.

و. مع من تقيم، ويقسم إلى أربعة مستويات: الوالدان، الوالد، الوالدة، غير ذلك.

ز. المستوى التعليمي للأب، ويقسم إلى ستة مستويات: لا يقرأ ولا يكتب، يقرأ ويكتب، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي.

ح. المستوى التعليمي للأم، ويقسم إلى ستة مستويات: لا تقرأ ولا تكتب، تقرأ وتكتب، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي.

ط. مهنة الأب، ويقسم إلى أربعة مستويات: قطاع خاص، قطاع عام، عسكري، لا يعمل.

ي. مهنة الأم ، ويقسم إلى ثلاثة مستويات: ربة منزل، قطاع خاص، قطاع عام.

2. المتغير المستقل: الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ويتضمن المجالات التالية:
   أ. احترام رأي الكبير.
   ب. دور الأسرة.
   ج. القيم الاجتماعية العامة.

8.3 المعالجة الإحصائية:

تم الاعتماد على مقاييس الإحصاء الوصفي، اعتمادا على التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، كما تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن سؤالي الدراسة الأول والثالث، وتحليل التبـاين الأحادي للإجابة عن سؤالي الدراسة الثاني والرابع.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

فيما يلي عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، وهي قيمـة المتوسـطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحـادي (ANOVA)مـع الأخـذ الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يلي: موافق جدا (5)، موافـق (4)، غير متأكد (3)، غير موافق (2) ، غير موافق اطلاقا(1). واستنادا إلى ذلـك فان قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفـسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.5 فما فوق)	(2.5-3.49)	(2.49 فأقل)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات اكبر مـن (3.5) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرات، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5-3.49) فان مستوى التـصورات متوسـطًا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

نتائج السؤال الأول الذي ينص على: ما مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسـمي لدى عينة من طلبة الثانوية العامة في منطقة حايل؟

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين عن أبعاد متغير الضبط الاجتماعي غير الرسمي

اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
احترام رأي الكبير	3.68	0.72	مرتفع
الأسرة	3.94	0.64	مرتفع
القيم الاجتماعية	3.63	0.65	مرتفع
القيم الدينية	4.32	0.56	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	**3.89**	**0.45**	**مرتفع**

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (14) أن تصورات المبحوثين لفقرات المتغير المستقل (الضبط الاجتماعي غير الرسمي) قد جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي 3.89، وأحتل مجال القيم الدينية المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.32 ، تلاه مجال الأسرة بمتوسط حسابي 3.94 وجاء في المرتبة الثالثة مجال احترام رأي الكبير بمتوسط حسابي 3.68 وأخيراً احتل المرتبة الأخيرة مجال القيم الاجتماعية بمتوسط حسابي 3.63 وتدل النتائج على أن مستوى الضبط الاجتماعي لدى أفراد العينة قد جاء بدرجة مرتفعة ويعمل على الحد من السلوك الانحرافي من وجهة نظر العينة.

نتائج السؤال الثاني الذي ينص على: هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسمي ودوره في الحد من السلوك الانحرافي (احترام رأي الكبير، دور الأسرة، القيم الاجتماعية) يعزى للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، مستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)؟

1. الفروق في دور احترام رأي الكبير في الحد من السلوك الانحرافي تبعا للمتغيرات المستقلة (الشخصية).

الجدول رقم (16)

تحليل التباين لتصورات المبحوثين نحو دور احترام رأي الكبير في الحد من السلوك الانحرافي تعزى للمتغيرات الشخصية

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	2.284	2	1.142	2.215	0.111
	داخل المجموعات	178.891	347	0.516		
مكان الإقامة	بين المجموعات	1.381	2	0.691	1.333	0.265
	داخل المجموعات	179.794	347	0.518		
مستوى التحصيل الدراسي	بين المجموعات	0.956	3	0.319	0.612	0.608
	داخل المجموعات	180.219	346	0.521		
التخصص	بين المجموعات	0.001	1	0.001	0.003	0.958
	داخل المجموعات	181.173	348	0.521		
عدد أفراد الأسرة	بين المجموعات	0.243	3	0.081	0.155	0.927
	داخل المجموعات	180.932	346	0.523		
مع من تقيم	بين المجموعات	0.273	3	0.091	0.174	0.914
	داخل المجموعات	180.902	346	0.523		
المستوى التعليمي للأب	بين المجموعات	6.745	5	1.349	2.660	0.022
	داخل المجموعات	174.430	344	0.507		
المستوى التعليمي للأم	بين المجموعات	2.258	5	0.452	0.868	0.503
	داخل المجموعات	178.917	344	0.520		
مهنة الأب	بين المجموعات	1.948	3	0.649	1.253	0.290
	داخل المجموعات	179.227	346	0.518		
مهنة الأم	بين المجموعات	0.149	2	0.074	0.143	0.867
	داخل المجموعات	181.026	347	0.522		

يظهر من الجدول السابق عدم وجود فروق في متغير احترام رأي الكبير تبعا للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم. ووجود فروق تعود للمستوى التعليمي للأب اعتمادا على قيمة (ف) المحسوبة البالغة (2.660) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.022$) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

2. الفروق في دور الأسرة الحد من السلوك الانحرافي تبعا للمتغيـرات المـستقلة (الشخصية).

الجدول رقم (17)

تحليل التباين لتصورات المبحوثين نحو دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي تعزى للمتغيرات الشخصية

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	2.209	2	1.105	2.701	0.069
	داخل المجموعات	141.909	347	0.409		
مكان الإقامة	بين المجموعات	0.630	2	0.315	0.762	0.467
	داخل المجموعات	143.488	347	0.414		
مستوى التحصيل الدراسي	بين المجموعات	0.449	3	0.150	0.360	0.782
	داخل المجموعات	143.670	346	0.415		
التخصص	بين المجموعات	0.007	1	0.007	0.016	0.900
	داخل المجموعات	144.112	348	0.414		
عدد أفراد الأسرة	بين المجموعات	0.318	3	0.106	0.255	0.858
	داخل المجموعات	143.801	346	0.416		
مع من تقيم	بين المجموعات	0.437	3	0.146	0.351	0.789
	داخل المجموعات	143.682	346	0.415		
المستوى التعليمي للأب	بين المجموعات	9.175	5	1.835	4.678	0.000
	داخل المجموعات	134.944	344	0.392		
المستوى التعليمي للأم	بين المجموعات	4.948	5	0.990	2.446	0.034
	داخل المجموعات	139.170	344	0.405		
مهنة الأب	بين المجموعات	0.445	3	0.148	0.357	0.784
	داخل المجموعات	143.674	346	0.415		
مهنة الأم	بين المجموعات	1.368	2	0.684	1.663	0.191
	داخل المجموعات	142.751	347	0.411		

يظهر من الجدول السابق عدم وجود فروق في متغير دور الأسرة في الحـد من السلوك الانحرافي تبعا للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المـستوى التحـصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، مهنـة الأب، مهنـة الأم) . ووجود فروق تعود للمستوى التعليمي للأب وللام اعتمادا على قيمة (ف) المحسوبة

البالغة (4.678، 2.446) على التوالي وهي معنوية عند مستوى دلالة (α = 0.05).

3. الفروق في مستوى القيم الاجتماعية ودورها في الحد من السلوك الانحرافي تبعا للمتغيرات المستقلة (الشخصية).

الجدول رقم (18)

تحليل التباين لتصورات المبحوثين نحو مستوى القيم الاجتماعية ودورها في الحد من السلوك الانحرافي تعزى للمتغيرات الشخصية

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	3.287	2	1.644	3.932	0.020
	داخل المجموعات	145.028	347	0.418		
مكان الإقامة	بين المجموعات	1.447	2	0.724	1.710	0.182
	داخل المجموعات	146.868	347	0.423		
مستوى التحصيل الدراسي	بين المجموعات	1.346	3	0.449	1.057	0.368
	داخل المجموعات	146.969	346	0.425		
التخصص	بين المجموعات	4.234	1	4.234	10.225	0.002
	داخل المجموعات	144.081	348	0.414		
عدد أفراد الأسرة	بين المجموعات	1.760	3	0.587	1.385	0.247
	داخل المجموعات	146.555	346	0.424		
مع من تقيم	بين المجموعات	3.464	3	1.155	2.758	0.042
	داخل المجموعات	144.851	346	0.419		
المستوى التعليمي للأب	بين المجموعات	2.518	5	0.504	1.188	0.314
	داخل المجموعات	145.797	344	0.424		
المستوى التعليمي للأم	بين المجموعات	2.646	5	0.529	1.250	0.285
	داخل المجموعات	145.668	344	0.423		
مهنة الأب	بين المجموعات	0.959	3	0.320	0.750	0.523
	داخل المجموعات	147.356	346	0.426		
مهنة الأم	بين المجموعات	0.509	2	0.255	0.598	0.551
	داخل المجموعات	147.806	347	0.426		

يظهر من الجدول السابق عدم وجود فروق في مستوى القيم الاجتماعية يعود لمتغيرات (مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)، ووجود فروق تعود لمتغيرات (العمر، التخصص، مع من تقيم) اعتمادا على قيم(ف) المحسوبة البالغـة (3.932، 10.225، 2.758) على التوالي وهي معنوية عند مـستوى دلالـة (α = 0.05).

نتائج السؤال الثالث الذي ينص على: ما درجة التزام طلبة الثانوية العامة بـالقيم الدينية؟.

جدول رقم (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التزام طلبة الثانوية العامة بالقيم الدينية

القيم الدينية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط
تقوى ا والإيمان به عز وجل .	4.78	0.55	مرتفع
الأمانة والصدق والإخلاص.	4.41	0.78	مرتفع
بر الوالدين.	4.49	0.79	مرتفع
الجرأة في قول الحق.	4.09	1.01	مرتفع
الصبر والمثابرة.	4.15	0.93	مرتفع
حب الرسول$ والصحابة والاقتداء بهم.	4.74	0.60	مرتفع
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.	4.12	1.00	مرتفع
الوفاء بالعهود وحفظ اللسان.	4.22	0.86	مرتفع
العمل الجماعي واحترام حقوق الآخرين.	4.22	0.84	مرتفع
تحمل المسؤولية والثقة بالنفس.	4.20	0.80	مرتفع
الانتماء للأسرة.	4.29	0.80	مرتفع
المحافظة على الأموال العامة.	4.11	0.97	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	**4.32**	**0.56**	مرتفع

يظهر من معطيات الجدول السابق أن درجة التزام الطلبـة بـالقيم الدينيـة

مرتفعة وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (4.32) ويمثل درجة تقدير مرتفعة وقد حظيت جميع القيم السابقة بتقديرات مرتفعة كما هو ظاهر في الجدول ذاته.

نتائج السؤال الرابع الذي ينص على هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة الالتزام بالقيم الدينية يعزى للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)؟

الجدول رقم (20)

تحليل التباين لتصورات المبحوثين نحو مستوى القيم الدينية تعزى للمتغيرات الشخصية

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	0.319	2	0.160	0.501	0.607
	داخل المجموعات	110.705	347	0.319		
مكان الإقامة	بين المجموعات	0.098	2	0.049	0.153	0.858
	داخل المجموعات	110.927	347	0.320		
مستوى التحصيل الدراسي	بين المجموعات	3.744	3	1.248	4.025	0.008
	داخل المجموعات	107.280	346	0.310		
التخصص	بين المجموعات	2.167	1	2.167	6.928	0.009
	داخل المجموعات	108.858	348	0.313		
عدد أفراد الأسرة	بين المجموعات	1.729	3	0.576	1.824	0.142
	داخل المجموعات	109.296	346	0.316		
مع من تقيم	بين المجموعات	2.426	3	0.809	2.576	0.054
	داخل المجموعات	108.599	346	0.314		
المستوى التعليمي للأب	بين المجموعات	1.648	5	0.330	1.037	0.396
	داخل المجموعات	109.377	344	0.318		
المستوى التعليمي للأم	بين المجموعات	0.332	5	0.066	0.207	0.960
	داخل المجموعات	110.692	344	0.322		
مهنة الأب	بين المجموعات	1.657	3	0.552	1.748	0.157
	داخل المجموعات	109.367	346	0.316		
مهنة الأم	بين المجموعات	0.026	2	0.013	0.041	0.960
	داخل المجموعات	110.998	347	0.320		

يظهر من الجدول السابق عدم وجود فروق في مستوى القيم الدينية يعود لمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، مع من تقيم ، عدد أفراد الأسرة، ، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)، ووجود فروق تعود لمتغيرات (مستوى التحصيل الدراسي، التخصص) اعتمادا على قيم(ف) المحسوبة البالغة (4.025، 6.928) على التوالي وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

2.4 مناقشة النتائج:

1. أن مستوى الضبط الاجتماعي غير الرسمي لدى عينة الدراسة قد جاء مرتفعاً، وهذا يعني التزام العينة بالأحكام والضوابط التي فرضها المجتمع ، وموافقته بالسلوك في مختلف الأحداث والمواقف الاجتماعية المتكررة. أن التزام أفراد العينة بالقيم الدينية يعود إلى أن المجتمع السعودي هو مجتمع مسلم، فالقيم الدينية تحدد السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ وتقوي وتدعم المعايير والقيم السائدة في المجتمع وهذا يقلل من فرصة الانخراط في الجريمة. وقد أجاب أفراد العينة أن للأسرة دور كبير في الحد من السلوك الانحرافي، فهي المؤسسة الاجتماعية التي تلعب دور المؤدب لسلوك الفرد وعامل ضبط وتقويم لسلوكه. وقد أشارت النتائج إلى أن أفراد العينة يحترمون رأي الكبير في المجتمع السعودي وقد يعود ذلك إلى دور التنشئة الاجتماعية في تهذيب سلوك الفرد إلى جانب أن الدين الإسلامي الحنيف قد حث على هذه القيمة الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى التزام أفراد العينة بالقيم الاجتماعية والعادات الاجتماعية، العمل، التقاليد، وقد يعود ذلك إلى دورها الفاعل في الحد من السلوك الانحرافي وتهذيب سلوك الفرد. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (زرزور، 1994) التي توصلت إلى أن للأسرة دور في تحقيق الضبط الاجتماعي، كما وتتفق نتائج هذا السؤال مع نتائج دراسة (الحسنية، 2005) التي هدفت إلى التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، وأظهرت نتائجها وجود اتجاهات ايجابية

للطلاب نحو قيم الأمانة واحترام حقـوق الجـار وحـب العمـل والـولاء والممتلكات العامة. كما اتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (المفقاعي، 2008) والتي توصلت إلى أن من بين أدوار شيوخ القبيلة فض المنازعات وتحقيق الاستقرار النفسي لأفراد القبيلة. ونتائج دراسة (المطرفـي، 2008) التي توصلت إلى دور الدين في تحقيق الضبط الاجتماعي، ودراسة غـراي (Gary, 2003) والتي توصلت إلى أن خرق القانون يعود إلى ضعف فـي الروابط الاجتماعية أو العمليات الاجتماعية وتتفق نتيجة هذا الـسؤال مـع نظرية ابن خلدون التي بنيت أن من وسائل الـضبط الاجتمـاعي: الـدين، القانون، والأعراف الاجتماعية ، والعادات، والتقاليد، والآداب، والأخـلاق، والمثل العليا. ونظرية دوركايم (Durkhiem) التي أشارت إلى أن المجتمع المتكامل دينياً وسياسياً وعائلياً تكون فيه معدلات الانتحـار منخفـضة وأن الجماعات غير المتكاملة لا تستطيع أن تضبط سلوك أفرادها وبالتالي تـزداد فرصة حدوث الانحراف وذهب دوركايم إلى أن الأخلاق تعمل على تماسـك المجتمع. ونظرية ريس (Reiss) في الضبط الاجتماعي التي أكدت على أن الأسرة أكثر المؤسسات غير رسمية تأثيراً على الطفل، فالضوابط الشخصية وممارسة الضبط الاجتماعي على الطفل من أهم وظائف الأسـرة. وهنـاك نظرية هيرشي التي تناولت الروابط والعلاقات بالناس الآخرين كعامل ضبط غير رسمي يقلل من الجريمة. فالروابط القوية تجعل احتمال ارتكاب الجريمة أقل أو أقوى هذه الروابط تكون مع الأسرة.

2. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في دور متغير احترام رأي الكبير فـي الحد من السلوك الانحرافي تبعا للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المـستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقـيم، المـستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) وهذا مرده إلى أن توافق أفراد العينـة في الرأي يعود إلى أن احترام رأي الكبير يعد قيمة سـاميو فـي المجتمـع السعودي. ووجود فروق تعود للمستوى التعليمي للأب ولصالح فئة (لا يقرأ ولا يكتب، يقرأ ويكتب) ويعود ذلك إلى أن الآباء ضمن تلك الفئات هم مـن

الأجيال المتقدمة في العمر التي ما تزال تحافظ على قيمة احترام رأي الكبير على العكس من فئة الشباب.

3. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في متغير دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي تبعا للمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، التخصص، عدد أفراد الأسرة، مع من تقيم، مهنة الأب، مهنة الأم). وهذا التوافق في الرأي للعينة يؤكد على دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي. ووجود فروق تعود للمستوى التعليمي للأب والام، ولصالح الفئات (لا يقرأ ولا يكتب، يقرأ ويكتب) وهذا مرده أن الآباء والأمهات ضمن ذلك المستوى التعليمي يؤكدون على دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي. وتتفق نتيجة هذا السؤال مع نتيجة دراسة (زرزور، 1994) التي توصلت إلى عدم وجود فروق في الأسرة تبعا لمتغيري الأمية والتعليم.

4. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في مستوى القيم الاجتماعية يعود لمتغيرات (مكان الإقامة، مستوى التحصيل الدراسي، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن القيم الاجتماعية لها دور في الحد من السلوك الانحرافي ووجود فروق تعود لمتغيرات (العمر، التخصص، مع من تقيم) وقد كانت الفروق لصالح الطلبة من ذوب الأعمار (18 سنة فأكثر) ويعزى ذلك إلى أن الشباب ضمن هذه الفئة قد اكتسبوا معرفة أكثر من نظرائهم في الفئات العمرية الأخرى فيما يتعلق بدور القيم الاجتماعية في الحد من السلوك الانحرافي، ولصالح الطلبة من تخصص الشرعي ويعزى ذلك إلى طبيعة التخصص الذي قد يحوي مناهج تدرس القيم والمثل والأخلاق، ولصالح من يقيمون مع الوالدان، فالوالدان يعلمان الأبناء القيم الاجتماعية ويكتسب الأبناء الكثير من السلوكيات من الأسرة.

5. توصلت الدراسة إلى أن درجة التزام الطلبة بالقيم الدينية مرتفعة ومرد ذلك إلى طبيعة المجتمع السعودي المسلم كباقي المجتمعات المسلمة في العالم الذي يحث على القيم الدينية وعلى ضرورة الالتزام بها.
6. أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في مستوى القيم الدينية يعود لمتغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التحصيل الدراسي، مع من تقيم ، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للأب، المستوى التعليمي للأم، مهنة الأب، مهنة الأم) ومرد ذلك أن تلك القيم الجميع يتفق في الرأي حولها . ووجود فروق تعود لمتغيرات (مستوى التحصيل الدراسي، التخصص) وقد كانت الفروق لصالح الطلبة الذين حصلوا على تقدير ممتاز وهذا يمكن تفسيره سعة الاطلاع لديهم في ذلك المجال، ولصالح الطلبة من تخصص الشرعي وهذا يمكن تفسيره أن للتخصص دور في تعميق القيم الدينية في نفوس الطلبة. تتفق نتيجة هذا السؤال مع نتيجة دراسة (القحطاني وطلافحة، 2007) التي توصلت الدراسة عدة نتائج من أهمها عدم وجود فروق دالة إحصائياً في سلوك التدين تعزى للتخصص.

3.4 التوصيات:

فيما يلي التوصيات التي توصلت إليها الدراسة الحالية اعتمادا على نتائجها:

1. توعية الشباب بمخاطر السلوك غير المقبول اجتماعيا من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمسموعة والمرئية وكذلك من خلال المؤسسة التربوية في المملكة (مدارس وجامعات) كون الجريمة والانحراف خطر يهدد المجتمع.
2. التوعية بمخاطر الجريمة من خلال المؤسسة الدينية في المملكة وذلك خلال الدروس الدينية وخطب الجمعة ومن خلال الإعلام، كون المؤسسة الدينية تعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

3. تعد العادات الاجتماعية والتقاليد والأعراف موروثات اجتماعية يجب الحفاظ على المناسب منها وضرورة عدم تغيرها نتيجة التغير الاجتماعي للحد من الجريمة.
4. أن يقوم الآباء والأمهات بدورهم الإشرافي والتربوي والرقابي على الأبناء، والاعتماد على الأسلوب الديموقراطي، وتجنب أساليب التنشئة الاجتماعية المتسلطة والإهمال لضمان عدم انخراط الأبناء في الجريمة والانحراف.
5. إجراء مزيدا من الدراسات العلمية حول موضوع الدراسة الحالية لتشمل عينات أخرى في المملكة العربية السعودية للوصول إلى نتائج يؤمل الإفادة منها على مستوى المملكة العربية السعودية.

المراجع

أ. المراجع العربية:

إبراهيم، أكرم نشأت، (2004)، سياسة الوقاية من الجريمة، **مجلة الأمن والقانون**، كلية شرطة دبي، الإمارات، السنة (12)، العدد الثاني، ص55-70.

إبراهيم، أكرم، (1998)، **القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن**، مطبعة الفتيان، بغداد، العراق.

ابن خلدون، عبد الرحمن، (1958)، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق وشرح على عبد الواحد وافي، ج2، لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر.

أبو الغار، إبراهيم، (1996)، **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي**، ط1، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر.

أبو زيد، أحمد، (1989)، **البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع**، ط2، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

البكر، محمد، (2001)، تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد16، العدد 32، ص21-39.

جلبي، علي عبد الرزاق، (1998)، **الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي**، ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الإسكندرية، مصر.

الحاتمي، عبد ا ، (2007)، **اتجاهات الجريمة في المناطق الحضرية، دراسة استشرافية لواقع وأنماط الجريمة في مدينة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الحارثي، حيلان بن هلال، (2003)، **أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين دراسة مسحية في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الحامد، محمد، (2001)، **الأسرة والضبط الاجتماعي**، ط1، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية.

الحامد، محمد؛ والرومي، نايف، (2001)، **الأسرة والضبط الاجتماعي**، الرياض، السعودية.

الحسنية، سعيد علي، (2005)، **دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة دراسة مسحية وصفية على طلبة جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الخريجي، عبد ا ، (1981)، **الضبط الاجتماعي**، دار الشروق، جدة، السعودية.

الخطيب، محمد، (1995)، **أصول التربية الإسلامية**، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

خليل، سناء، (2001)، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية، **المجلة الجنائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 44، العددان، 1-2، ص ص 104-129.

الخميسي، السيد، (2005)، **الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

دوركايم، إميل، (1974)، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**: ترجمة محمد قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

دياب، فوزية، (1980)، **القيم والعادات الاجتماعية، مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

زرزور، محمد، (1994)، **دور الأسرة في تحقيق الضبط الاجتماعي، دراسة ميدانية**، المركز العرابي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

الساعاتي، حسن، (1968)، **علم الاجتماع القانوني**، ط3، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

السالم، خالد، (2000)، **الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري**، وهبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

السالم، خالد، (2003)، **نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام**، وهبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

السيد، رمضان، (1985)، **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

السيف، محمد، (1995)، **الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي**، مطابع الوزير الثقافية، الرياض، السعودية.

شحاته، علاء الدين، (2000)، **التعاون الدولي في مجال محافظة الجرائم**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الصالح، مصلح، (2004)، **الضبط الاجتماعي، المعايير الاجتماعية**، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الصقور، صالح خليل، (2003)، **آثار التفكك الأسري على النظام الاجتماعي العام**، ط1، دار زهران، عمان، الأردن.

الصنيع، صالح، (2002)، **التدين والصحة النفسية**، منشورات وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

طعيمة، أسماء محمد؛ وعبد الحفيظ، مصطفى محمد؛ وأحمد، خاتم عبد المنعم، (د.ت)، **العلاقة بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية دراسة أيكولوجية مقارنة بين الأحياء السكنية في المدن الجديدة والأحياء الشعبية**، متوفر عبر: www.iesr.shams.edu.

عباس، مصطفى فاضل، (2008)، **الضبط الاجتماعي ودوره في الحد من الجريمة**، متوفر عبر: http://www.barasy.com.

العسيري، عبدالرحمن، (1999)، دور المؤسسات غير الرسمية في التثقيف الأمني والتحصين القيمي ضد الجريمة والانحراف، **المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب**، المجلد 13، العدد 26، ص 50-68.

العمر، معن خليل، (2006)، **الضبط الاجتماعي**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العوجي، مصطفى، (2001)، **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية.

عوض، محمد محيي الدين، (1998)، **أهم الظواهر الاقتصادية الانحرافية والإجرامية، الندوة العلمية للجرائم الاقتصادية وأساليب مكافحتها**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

غباري، محمد، (2004)، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

غيث، محمد، (1979)، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

القحطاني، حسين سعيد؛ وطلافحة، فؤاد طه، (2007)، التدين وعلاقته بالجمود الفكري (البرجماتية) دراسة ميدانية على طلبة كلية المعلمين لمدينة تبوك، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث والعشرون، ع4، ص 36-58.

المجالي، فايز، (2007)، دور المعايير الاجتماعية الرسمية في ضبط السلوك داخل التنظيم الجامعي: دراسة على عينة من طلبة جامعة مؤتة، **أبحاث اليرموك**، المجلد 23، العدد الثاني، ص ص 517- 541.

المشهداني، أكرم، (2005)، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المطرفي، مسعد بن علي بن عليان، (2008)، **إسهام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق الضبط الاجتماعي من عام 1424هـ إلى عام 1428هـ**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، الرياض، السعودية.

المفقاعي، تركي بن مناحي، (2008)، **دور شيوخ القبائل في الضبط الاجتماعي دراسة ميدانية على دور شيوخ القبائل بمنطقتي عسير والباحة**، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعوم الأمنيـة، الريـاض، السعودية.

المنصور، عبد المجيد، (1987)، **دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي،** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

ب. المراجع الأجنبية:

Brent, B. & Whiteside, L., (1994), Testing an Integrated Model of Delinquency Using LISREL, **Journal of Social Service Research**, Vol 21, No 2, pp 1- 32.

Cheung, CH. & Ngai, S., (2007), Effective Group Work With Delinquents in Hong Kong , **Adolesscence**, Vol 42, No 165, pp 151- 165.

Frazier, Ch., (1976), **Theoretical Approach to Deviance,** Columbus, (OHIO), Charles E Merrill publishing co.

Gary, F., (2003), **Social Control Theories in Encyclopedia of Criminology, Richard A**. Wright Edition, Fitzroy Pearborb Publishers, available on: www.sitemason.vanderbilt.edu.

Gibbs, P. (1981), **Norms, Deviance & Social Control**, New York , Elsevier .

Hoeve, M.; Smeek, W.; Lober, R.; Magda, P.; Vander, L.; Jan, R.; Dubas, J, (2007), Long –Term Effects of Parenting and Family Characteristics on Delinquency of Male Young Adults European **, Journal of Criminology**, Vol 4, No 2, pp 161-194.

Homans, G., (1961**), Sentiments and Activities**, New York: the free press.

Janowitz,. M., (1991), **On Social Organization & Social Control**, Chicago, The University of Chicago .

Mackenzie, Doris, & Li Speencer De, (2002), The Impact of Formal and Informal Social Controls on the Criminal Activities of Probationers, **Journal of Research In Crime and Delinquency**, Vol. 8, pp 243-274.

Nye, I., (1958), **Family Relationships and Delinquent Behaviour**, New York: Wiley**.**

Reiss, A., (1951), Delinquency as the failure of personal and social controls, **American socologcal Review**, N(61), PP 162-207.

Skitika, L., (1993), Crime Classification and Social Facilities in Juveniliity Delinquency, **Social Behavior and Personality: An international Journal**, Vol. (21), No.(4), pp (339-346).

Sutherland, E., & Cresey, D., (1978), **Criminology Tethed,** Philadelphia, J.B Lippincott co.

Thibaut, J. & Kelley, H., (1959), **The Social Psychology of Groups**, New York: Wiley.

Turner, J., (1974), **The Structure of Sociological Theory**, Homewood, ill, Dorsey.

Williams, K., (1991), **Text Book on Criminology**, London; Blackstone Press Limited.

الملحق (أ)

الأداة بصورتها الأولية

بسم ا الرحمن الرحيم

أخي الطالب العزيز وفقك ا

استبانة

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته، وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة لمعرفة **(الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي - دراسة ميدانية على طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل في المملكة العربية السعودية)،** أرجو عزيزي الطالب التكرم بالمساعدة للوصول إلى أدق النتائج، وذلك بالإجابة على أسئلة الاستبانة المرفقة، بوضع إشارة (✓) أمام كل عبارة تناسب إجابتك، ونود الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة منكم ستعامل بسرية وموضوعية تامين، ولغايات البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر

الباحث

مشعل الرشيدي

أولاً: البيانات الشخصية:

ضع علامة (×) أمام الإجابة التي تناسبك.

1. **العمر:** ❒ 16 - أقل من 17 سنة ❒ 17- أقل من 18 سنة
❒ 18 سنة فأكثر
2. **الجنسية:** ❒ سعودي ❒ غير سعودي
3. **مكان الإقامة:** ❒ مدينة ❒ قرية ❒ بادية
4. **الانتظام في الدراسة:** ❒ منتظم ❒ غير منتظم
5. **مستوى التحصيل الدراسي:** ❒ مقبول ❒ جيد
❒ جيد جداً ❒ ممتاز
6. **التخصص:** ❒ علمي ❒ شرعي
7. **عدد أفراد الأسرة:** ❒ أقل من 4 أفراد ❒ 4 – 6 أفراد
❒ 7- 9 أفراد ❒ 10 أفراد فأكثر

8. مع من تقيم: ❐ الوالدان ❐ الوالد
❐ الوالدة ❐ غير ذلك:.......

9. المستوى التعليمي للأب: ❐ لا يقرأ ولا يكتب ❐ يقرأ ويكتب
❐ ابتدائي ❐ متوسط
❐ ثانوي ❐ جامعي

10. المستوى التعليمي للأم: ❐ لا تقرأ ولا تكتب ❐ تقرأ وتكتب
❐ ابتدائي ❐ متوسط
❐ ثانوي ❐ جامعي

11. مهنة الأب: ❐ قطاع خاص ❐ قطاع عام
❐ عسكري ❐ لا يعمل

12. مهنة الأم: ❐ ربة منزل ❐ قطاع خاص
❐ قطاع عام

ثانياً: درجة الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

فيما يلي مجموع من الفقرات التي تقيس مستوى القيم الاجتماعيـة لـدى المبحوثين، وأمام كل فقرة خمس درجات للإجابة، يرجى وضع (×) أمام الدرجـة التي تناسبك:

الرقم	الفقرة	موافق جدا 5	موافق 4	غير متأكد 3	غير موافق 2	غير موافق إطلاقا 1
احترام رأي الكبير:						
1.	الخضوع لرأي الكبير يعصم من الانحراف.					
2.	إن احترام رأي الكبير هو قيد اجتماعي أحاول التخاص منه.					
3.	إن السلطة التي يمارسه الكبار في الجماعة تمنع مـن الانحراف.					
4.	احترام رأي الكبار يساعد على الحفاظ علـى سـمعة الجماعة.					
5.	ممارسة الكبار لأدوارهم القيادية يحد من الجريمة.					
6.	احترام الكبار في الجماعة يشكل أداة توجيه جيدة.					
دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي:						
7.	احترام الأسرة يزيد من استقامة الفرد وإبعـاده عـن الانحراف.					
8.	تلعب الأسرة دور المؤدب لسلوك الفرد وعامل ضـبط وتقويم السلوك للأولاد.					

الرقم	الفقرة	موافق جدا 5	موافق 4	غير متأكد 3	غير موافق 2	غير موافق إطلاقا 1
.9	إن أسلوب التنشئة الوالدية الذي يتسم بالحرية والديمقراطية يساهم في الحد من الانحراف.					
.10	العلاقة القائمة بين الأسرة المتماسكة تساعد على الابتعاد عن الانحراف.					
.11	غياب رقابة الأسرة على الأبناء يساعد على الوقوع في الانحراف.					
.12	أسلوب التنشئة الوالدية الذي يتسم بالتسلط والقسوة يساهم في انتشار السلوك الانحرافي.					
.13	ينتمي من يقوم بالسلوك الإجرامي إلى أسر مفككة وغير متماسكة.					
.14	الأسرة المتماسكة والمستقرة لها أثر كبير في استقامة أبنائها.					
.15	تعد الأسرة أهم مؤسسة تربوية تعلم الأبناء ما لهم من حقوق وما عليهم من الواجبات.					
.16	تنمي الأسرة الإيمان بالقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.					
.17	للأسرة دور كبير في تربية الأولاد على القيم الأخلاقية.					

الرقم	الفقرة	موافق جدا 5	موافق 4	غير متأكد 3	غير موافق 2	غير موافق إطلاقا 1
	دور القيم الاجتماعية العامة في الحد من السلوك الانحرافي:					
.18	تعتبر العادات الاجتماعية وسيلة ضابطة باعتباره أداة لإدماج الفرد في المجموعة.					
.19	يساهم العمل في البعد عن أصدقاء السوء.					
.20	تعتبر العادات الاجتماعية وسيلة لحماية التضامن والتكامل والتكافل الاجتماعي.					
.21	تعد التقاليد أداة ردع للسلوك غير الإيجابي.					
.22	تقود العادات الاجتماعية الفرد نحو السلوك الإيجابي.					
.23	التمسك بالعادات الاجتماعية يساعد على الابتعاد عن السلوك الانحرافي.					
.24	تسهم المؤسسات الإعلامية في غرس القيم الجيدة.					
.25	ضعف القيم الأخلاقية يساعد على الانحراف.					
.26	إن انتقال ثقافات المجتمعات الغربية عبر القنوات الفضائية يحد من إتباع القيم الأصيلة في نفوس الأفراد.					
.27	التمسك بالتقاليد والحرص عليها يزيد الوعي الإيجابي للحد من الانحراف.					
.28	يسهم علماء الدين في توجيه الشباب بتجنب الانحراف.					
.29	إحساس الفرد بقيمة التكافل يحد من الوقوع في الانحراف.					
.30	مشاركة الفرد في النشاط الاجتماعي يحد من الوقوع في الانحراف.					

ثالثاً مدى الالتزام ببعض القيم:

ما مدى التزامك بالقيم التالية:

الرقم	القيم الدينية	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
1.	تقوى ا والإيمان به عز وجل.					
2.	الأمانة والصدق والإخلاص.					
3.	الجهاد والشهادة في سبيل ا .					
4.	بر الوالدين.					
5.	الجرأة في قول الحق.					
6.	الصبر والمثابرة.					
7.	حب الرسول ﷺ والصحابة والاقتداء بهم.					
8.	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.					
9.	الوفاء بالعهود وحفظ اللسان.					
10.	احترام جميع الأنبياء والمرسلين.					
11.	العمل الجماعي واحترام حقوق الآخرين.					
12.	تحمل المسؤولية والثقة بالنفس.					
13.	الانتماء للأسرة.					
14.	المحافظة على الأموال العامة.					
15.	الانتماء للإسلام.					

الملحق (ب)
أسماء السادة المحكمين

الملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

1. الأستاذ الدكتور عباطة التوايهة.
2. الدكتور نايف البنوي.
3. الدكتور حسين المحادين.
4. الدكتور سليم القيسي.
5. مركز التطوير التربوي، الإدارة العامة للدراسات والبحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.

الملحق (ج)

الاستبانة بصورتها النهائية

بسم ا الرحمن الرحيم

أخي الطالب العزيز وفقك ا

استبنانة

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة لمعرفة **(الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من السلوك الانحرافي -دراسة ميدانية على طلبة المرحلة الثانوية بمنطقة حائل في المملكة العربية السعودية)**، أرجو عزيزي الطالب التكرم بالمساعدة للوصول إلى أدق النتائج، وذلك بالإجابة على أسئلة الاستبانة المرفقة، بوضع إشارة (✓) أمام كل عبارة تناسب إجابتك، ونود الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة منكم ستعامل بسرية وموضوعية تأمين، ولغايات البحث العالمي فقط.

ولكم جزيل الشكر

الباحث

مشعل الرشيدي

أولاً : البيانات الشخصية :

ضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تناسبك .

1. **العمر:** ❑16 – أقل من 17 سنة ❑ 17- أقل من 18 سنة ❑ 18 سنة فأكثر
2. **الجنسية :** ❑ سعودي ❑ غير سعودي
3. **مكان الإقامة** ❑ مدينة ❑ قرية ❑ بادية
4. **الانتظام في الدراسة:** ❑ منتظم ❑ غير منتظم
5. **مستوى التحصيل الدراسي:** ❑ مقبول ❑ جيد ❑ جيد جداً ❑ ممتاز
6. **التخصص :** ❑ علمي ❑ شرعي
7. **عدد أفراد الأسرة :** ❑ أقل من 4 أفراد ❑ 4-6 أفراد ❑ 7-9 أفراد ❑ 10 أفراد فأكثر

8. مع من تقيم: ❑ الوالدان ❑ الوالد
❑ الوالدة ❑ غير ذلك:......

9. المستوى التعليمي للأب: ❑ لا يقرأ ولا يكتب ❑ يقرأ ويكتب
❑ ابتدائي ❑ متوسط
❑ ثانوي ❑ جامعي

10. المستوى التعليمي للأم: ❑ لا تقرأ ولا تكتب ❑ تقرأ وتكتب
❑ ابتدائي ❑ متوسط
❑ ثانوي ❑ جامعي

11. مهنة الأب : ❑ قطاع خاص ❑ قطاع عام
❑ عسكري ❑ لا يعمل

12. مهنة الأم : ❑ ربة منزل ❑ قطاع خاص
❑ قطاع عام

ثانياً: درجة الضبط الاجتماعي غير الرسمي :

فيما يلي مجموع من الفقرات التي تقيس مستوى القيم الاجتماعية لدى المبحوثين، وأمام كل فقرة خمس درجات للإجابة ، يرجى وضع (✓) أمـام الدرجـة التـي تناسبك:

الرقم	الفقرة	موافق جداً 5	موافق 4	غير متأكد 3	غير موافق 2	غير موافق إطلاقاً 1
احترام رأي الكبير:						
1.	الخضوع لرأي الكبير يعصم من الوقوع في الـسلوك الانحرافي.					
2.	إن احترام رأي الكبير هـو قيـد اجتمـاعي أحـاول التخاص منه .					
3.	إن السلطة التي يمارسها الكبار في الجماعة تمنع مـن الانحراف .					
4.	احترام رأي الكبار يساعد على الحفاظ علـى سـمعة الجماعة.					
5.	ممارسة الكبار لأدوارهم القيادية يحد من الانحراف.					
6.	احترام الكبار في الجماعة يشكل أداة توجيه جيدة.					
دور الأسرة في الحد من السلوك الانحرافي:						
7.	احترام الأسرة يزيد من استقامة الفرد وإبعـاده عـن السلوك الانحرافي.					
8.	تلعب الأسرة دور المؤدب لسلوك الفرد وعامل ضـبط وتقويم السلوك للأولاد.					
9.	إن أسلوب التنشئة الو الديـة الـذي يتـسم بالحريـة والديمقراطية يساهم في الحد من الانحراف.					

الرقم	الفقرة	موافق جداً5	موافق 4	غير متأكد 3	غير موافق 2	غير موافق إطلاقاً 1
.10	العلاقة القائمة بين الأسرة المتماسكة تساعد على الابتعاد السلوك الانحرافي .					
.11	غياب رقابة الأسرة على الأبناء يساعد على الوقوع في الانحراف.					
.12	أسلوب التنشئة الو الدية الذي يتسم بالتسلط والقسوة يساهم في انتشار السلوك الانحرافي.					
.13	ينتمي من يقوم بالسلوك الإجرامي إلى أسر مفككة وغير متماسكة.					
.14	الأسرة المتماسكة والمستقرة لها أثر كبير في استقامة أبنائها.					
.15	تعد الأسر أهم مؤسسة تربوية تعلم الأبناء ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.					
.16	تنمي الأسرة الإيمان بالقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.					
.17	للأسرة دور كبير في تربية الأولاد على القيم الأخلاقية.					
دور القيم الاجتماعية العامة في الحد من السلوك الانحرافي :						
.18	تعتبر العادات الاجتماعية وسيلة ضابطة باعتبارها أداة لإدماج الفرد في المجموعة.					
.19	يساهم العمل في البعد عن أصدقاء السوء .					
.20	تعتبر العادات الاجتماعية وسيلة لحماية التضامن والتكامل والتكافل الاجتماعي.					
.21	تعد التقاليد أداة ردع للسلوك غير الإيجابي .					
.22	تقود العادات الاجتماعية الفرد نحو السلوك الإيجابي.					

غير موافق إطلاقاً 1	غير موافق 2	غير متأكد 3	موافق 4	موافق جداً5	الفقرة	الرقم
					التمسك بالعادات الاجتماعية يساعد علـى الحـد مـن الانحراف.	.23
					تسهم المؤسسات الإعلامية في غرس القيم الجيدة.	.24
					ضعف القيم الأخلاقيـة يـساعد علـى الوقـوع فـي الانحراف .	.25
					إن انتقال ثقافات المجتمعات الغربيـة عبـر القنـوات الفضائية يحد من إتباع القيم الأصلية في نفوس الأفراد	.26
					التمسك بالتقاليد والحرص عليها يزيد الوعي الإيجابي للحد من الانحراف.	.27
					يسهم علماء الدين في توجيه الشباب بتجنب الانحراف.	.28
					إحساس الفرد بقيمة التكافل يحـد مـن الوقـوع فـي الانحراف .	.29
					مشاركة الفرد في النشاط الاجتماعي يحد من الوقـوع في الانحراف.	.30

ثالثاً مدى الالتزام ببعض القيم :

ما مدى التزامك بالقيم التالية :

الرقم	القيم الدينية	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا
1.	تقوى ا والإيمان به عز وجل .					
2.	الأمانة والصدق والإخلاص.					
3.	بر الوالدين.					
4.	الجرأة في قول الحق.					
5.	الصبر والمثابرة.					
6.	حب الرسول ﷺ والصحابة والاقتداء بهم.					
7.	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.					
8.	الوفاء بالعهود وحفظ اللسان.					
9.	العمل الجماعي واحترام حقوق الآخرين.					
10.	تحمل المسؤولية والثقة بالنفس.					
11.	الانتماء للأسرة.					
12.	المحافظة على الأموال العامة.					

السيرة الذاتية

الاســـــــم: مشعل بن عبد الرحمن بن مطني بن براك الرشيدي.

الكــلــيــة: العلوم الاجتماعية.

التخـصــص: علم جريمة.

الســنــــة: 2009.

العنوان البريدي: المملكة العربية السعودية، منطقة حائل، ص.ب: 1790.

الهاتف الأرضي: 0096662634233.

الهــاتف النقال: 00966505154099.

البريد الإلكتروني: naïf_mas@hotmail.com.